

بناء الكلمة وفصاحتها بين علل الاستحسان والوجوب

تتبعث أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج ما يبدو من مشكلات تتعلق ببناء الكلمة وفصاحتها في العربية، فهي محاولة جادة لاستكناه أسرار العربية وتأول عللها وفلسفتها في بناء كلماتها وصياغة ألفاظها، بصفتها دولاََ لمدلولات وأسماء لمسمياتها . فمن ينظر إلى سنن العربية في اختيار كلماتها وصياغة ألفاظها وقواعدها المطردة في القياس والاشتقاق - يجد اطراداََ في قاعدة واستمراءََ لها في استعمال أمثلتها، وفي نفس الوقت يجد في مقابل القاعدة استثناءََ مسموعاََ، وفي مقابل الاطراد شذوذاََ مقبولاََ، تستحسنه اللغة بل يمثل فيها عين الفصاحة في موضعه، ولو أطرده متكلماََ مع المقيس المُطرد من بابهِ عُدَّ خروجًا على الفصاحة وعبياََ يجب عليه أن ينأى عنه.

فقولنا عن العرب : **عَيْنَ وَعَوَرَ وَهَيْفَ وَأَطْيَبَ اسْتَحْوَذَ** بتصحيح الواو والياء وعدم إعلالهما ألفاََ - صحيح فصيح، رغم أنه مخالف لأمثلة الفصيح المعتل المطرد من بابهِ من مثل : **قال وصام وباع وأقام واستقام** وغيره من كل فعل عينه واو أو ياء تحركت عينه وانفتح ما قبلها، ومن ثم تبدو من هذه الأمثلة وغيرها كثير في العربية - إشكالية مؤداها : كيف تستحسن العربية الشيء ونقيضه في الباب الواحد؟! إذ نجد العربية كما في الأمثلة السابقة تنحو للإعلال في كلمة وتستفصح التصحيح في كلمة أخرى من نفس بابها .. وتارة تستحسن الحذف وأخرى تستحسن الزيادة، ومرة تستحسن التسكين والإدغام وأخرى توجب التحريك وفك التضعيف، وفي موضع تكره فيه المماثلة والتكرار فتوجب المخالفة بالحذف أو الزيادة أو الإبدال، وفي موضع آخر تلجأ إلى المماثلة والتكرار بل من الغريب أن تستحسن العربية في الكلمة أحياناََ الذي طالما استقبحتة فيها من ثقل وتنافر وغرابة وجعلت تجنبه في الكلمة من شروط فصاحتها.

بله ما سبق أن الدراسة تعالج ما يبدو من مشكلات أخرى تتعلق ببناء الكلمة وفصاحتها في العربية من مثل: مشكلة تعاقب أكثر من بناء للكلمة على الشيء الواحد مع استحسان العربية واستفصاحها لجمعها، وكذلك إشكالية عدول العربية من صيغة إلى أخرى في بعض كلمات الباب دون بعضها ، بالإضافة إلى إشكالية كثرة استعمال العربية

واستجازتها للضرورات والشواذ والاستثناءات الخارجة عن القاعدة، حتى إن أمثلتها قد تقارب عددًا أمثلة المنقاس المطرد من بابها.

فكيف تجتمع كل هذه التخالفات والتناقضات في لغة جعلت البيان غايتها واستقامة الكلمة والتركيب وفصاحتها ودقة النظم سبيلها؟! وهذا ما تتبنى الدراسة إيضاح غموضه وإزالة لبسه وحل إشكالياته وفك تعارضاته.

ولكي تحقق الدراسة ما تبنت معالجته من مشكلات وما اعترمت إيضاحه من لبس وغموض اعتور العربية في اختيار كلماتها وصياغة أبنيتها - فلا سبيل أفضل من انتهاجها المنهج الوصفي التحليلي في استقراء الأمثلة التي استحسنتها العربية في اختيار كلماتها وصياغة أبنيتها ، وذلك عند ممارستها قياسها واشتقاقها وتصريفها وعدولها ومفاضلتها بين الصيغ واستحسانًا واستقباحًا وإيجابًا ومنعًا. يلي ذلك تحليل هذه الأمثلة على ضوء اطراد بعض الصيغ وشذوذ أخرى ، وغلبة بعض الظواهر وندرة بعضها؛ لنصل في النهاية إلى إدراك علل العربية في استحسان بعض الصيغ واستقباحها بعضها، أوفى إيجاب بعض الظواهر ومنع بعضها ، وهو ما اصطلح عليه العلامة ابن جني واعتمده الدراسة تحت اسم (علل الاستحسان والوجوب)^(١).

علمًا بأن الدراسة في استلهاها من النحاة مبحث العلل لا تعتمد عنهم إلا العلل الصرفية أو العلل الأولى أو العلل التعليمية التي يمكن التدليل عليها من واقع اللغة وواقع كلامها ، ولا تعتمد عنهم العلل النحوية أو الصرفية البعيدة أو ما يسمونها (علل العلل) التي يعود فيها النحاة للتدليل عليها إلى افتراضاتهم النظرية وتصوراتهم العقلية؛ إذ لا يجدون أدلة عليها من واقع اللغة أو من كلام المتكلمين بها.

ومعنى ذلك أن الدراسة معنية ببيان علل الاستحسان والوجوب التي ترسّمها العربي - بطبعه اللغوي وبحسه المرهف - في كلامه واختيار كلماته وأبنيته وعباراته ، سواء أكان ذلك استحسانًا واستقباحًا (علل الاستحسان) ، أم كان إيجابًا أم منعًا (علل الوجوب والمنع) .. لأن العربي وإن كان يتكلم بالفطرة لبالصنعة إلا أنه يدرك بحسه علل الكلام وأسبابه كما يقول ابن جني في غير موضع : "وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة

(١) انظر ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ١٣٣/١-١٤٤

حس هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة الطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع ، فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة^(٢)

ولذلك فإن الدراسة تتغيا بيان أثر علل الاستحسان والوجوب على بناء الكلمة وفصاحتها في العربية؛ فالعربي وإن لم يعرف هذه العلل إلا أنه يجدها بالقوة ويحسها بطبعه ووجد أثرها في نفسه وهو يختار ألفاظه وعباراته، ويفاضل بين صيغها، ويعدل عن بعضها إلى بعض، ويستحسن ويستقبح، ويوجب ويجيز ويمنع؛ الأمر الذي كان له أثر واضح على بناء الكلمة وفصاحتها في العربية ، وهو ما تتكفل الدراسة بيانه وتوضيح علله ورصد مظاهره في تشكل أبنية الكلمة في العربية وتطور صيغها .. فكان ثمة في صيغ العربية وظواهرها الصوتية المستحسن فيها والمستقبح والمستجاز والممنوع، وهو ما ترصده الدراسة في بنية الكلمة العربية معللاً بعلل العربية وأسرارها .

وتفترح الدراسة بيان ذلك من خلال المباحث الخمسة الآتية:-

- ١- علل العربية : الماهية والأقسام والأهمية
 - ٢- الركام اللغوي وشواهد الكلمة على فعالية العلل في تطور أبنيتها
 - ٣- علل الوجوب ومظاهر تأثر الكلمة بها
 - ٤- علل الاستحسان وتعدد مظاهر تأثيرها في الكلمة
 - ٥- الكلمة بين علل تصريفها وشروط فصاحتها
- ويمكن شرح هذه المباحث الخمسة على النحو الآتي:

١- علل العربية : الماهية والأقسام والأهمية

العلة في مطلق معناها : ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه، سواء كان المحتاج: الوجود أو العدم أو الماهية. أي أن العلة تأتي من ارتباط ظاهرتين ببعض كُنْها ووجوداً وعدمًا، فتسمى الأولى علة والثانية معلولة^(٣). وعلل العربية في معناها العام سننُّها وقوانينُها وأقيستُها وقواعدها المطردة التي يُقدِّرها العرب في كلامهم تحدثاً وفهماً ، سواء جاء هذا التقدير منهم وعياً أم حساً أم تقليداً .. المهم أن ثمة عللاً وأسباباً يراعيها العربي في كلامه:

^(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٢٧٥-٢٧٦/٣

^(٣) انظر مفهوم العلة : أبا إسحاق الشيرازي ، للمع في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م ، ١٠٣

رفعاً ونصباً وجرّاً، حذفاً وذكرّاً، تصريحاً وإضماراً، تصحيحاً وإعلالاً... وإلا صارت اللغة حشواً مكياً، وحثواً مهياً، ولكثر خلافها وتعادت أوصافها، ولم تعد صالحة للفهم والإفهام أو للتعبير والاتصال.

وهذا ما صرح به العلامة ابن جني في باب : (أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها) - بقوله : " ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التنثية والجمع والإضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذني لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع؟! فإن قلت فما تكرر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجئوا إليه من غير فهم على اعتقاد لعله ولا لقصد من القصد التي ننسبها إليهم في قوانينه وأغراضه؛ بل لأن آخر منهم هذا نهج الأول فقام به. قيل إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها".^(٤)

ثم يستمر ابن جني في هذا الباب مدلاً على قاعدية اللغة واجتماع المتكلمين على أصولها ، وأن ما جاء من اختلاف فيها قليل مختصر وشيء من الفروع يسير ، مثل الخلاف حول ما : حجازية أم تميمية، وحول (ليتما) ترفع أم تنصب أم تجر ، وهو خلاف - إذا قيس بالمتفق عليه - قليل؛ فضلاً عن أن ليس شيء من مواضع خلافهم إلا وله وجه من القياس يؤخذ به^(٥). وهو عين ما ذكره من قبله سيبويه في كتابه : "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".^(٦) كما نهج عليه من بعدهما كثير من النحاة واللغويين، حيث ألفت الكتب الكثيرة في علل الإعراب والبناء؛ إيماناً منهم بأهمية هذه العلل في فهم لغة العرب ومعرفة نحوها وصرفها، وأصولها وفروعها، والمسموع منها والمقيس، وفي ذلك يقول العكبري في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب : " وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمس الحاجة إليه، ومن علل كل باب ما يُعرفك أكثر فروع المرتبة عليه "

(٧)

^(٤) ابن جني / الخصائص ، ٢٣٨/١

^(٥) ابن جني ، الخصائص ٢٤٣/١ - ٢٤٤

^(٦) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٣٢/١

^(٧) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق غازي مختار ظليمات ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ١٩٩٥م ، ٣٩/١

هذا ، وقد تحول مفهوم (علل العربية) من هذا المعنى العام وهو توضيح الظاهرة أو القاعدة الصرفية أو النحوية على نحو ما نجده عند أبي إسحق الحضرمي وسيبويه - إلى ذكر العلل والأسباب التي لا تشرح مجرد وجود الظاهرة، بل التي تعلل كلا من وجودها وورودها على النحو التي وردت عليه دون غيره من الأنحاء ، أي ارتبطت بمبحث العلل بنظرية العامل وذكر العلل والعوامل التي وراء القواعد النحوية والصرفية (عوامل وجودها وعلل ورودها على هذا النحو دون سواه) من مثل تعليلهم :

لماذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول؟ حيث يُعلل ذلك بثلاث درجات من العلل . فإذا عللنا أي وضحنا وفسرنا وجوده على هذه الكيفية في اللغة، قلنا للفرق ولأن الفعل رفع الفاعل والفعل والفاعل نصبا المفعول، كانت **عللنا تعليمية لغوية** ، يُستشهد عليها من واقع اللغة، لأنه لا يمكن أن يُرفع فاعل بلا فعل ولا ينصب مفعول بلا فعل وفاعل . وإذا عللنا كيفية الكلام وبرهنا وروده على هذا النحو دون سواه ، ولماذا لم يكن العكس كأن يُنصب الفاعل ويرفع المفعول ويبقى الفرق بينهما - وقلنا بأن الضمة أنقل والفتحة أخف، في حين أن الفاعل واحد غالباً، فجعل الثقيل للواحد والخفيف للمتعدد طلباً للخفة وتجنباً للثقل^(٨)؛ كانت هذه هي **العلل الثواني أو علل العلل** ، ويمكن أن تتولد علة من علة فيكون عندنا **علل ثوالت وعلل روابع**^(٩) إلى آخر ما ذكر النحاة الذين بسطوا القول في مبحث العلل وعلل العلل، مثل السيرافي في شرحه كتاب سيبويه ، والزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، وأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق في كتابه (علل النحو)^(١٠)

هذا ، وقد تعددت **أقسام العلل** في العربية بحسب الحيثية التي صنفنا على أساسها العلل ؛ فكان ثمة تصنيف للعلة بحسب درجتها في المباشرة أو العمق، إذ تقسم في ذلك على ثلاث درجات أو تزيد على نحو ما ألمحنا قبل قليل وهي : **علل أولى** وهي القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه ومعظم العلل الصرفية كإعلال ما يعل من الحروف وإبدالها وهي ما تسمى

^٨ انظر : ابن جني ، الخصائص / ٩/٤

^٩ انظر شرح هذه المصطلحات : دكتور محمود نصار ، مقدمة تحقيقه لكتاب علل النحو للوراق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ١/١٣٠

^{١٠} انظر أقسام هذه العلل ومصطلحاتها : الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق دكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣ ، بيروت ١٩٧٩م ، ٦٤ ، ٦٦ .

بالعلل التعليمية وهي ما تدور معظمها لبيان الخفة والبعد عن الثقل . وعلل ثوان أو علل العلل وهي ما ذكره النحاة في الكشف عن وجوه الحكمة من الأوضاع التي بنى عليها العرب كلامهم، وهي ما يسميها ابن جني بعلل العلل وهي علل الإعراب التي تدور معظمها حول بيان الفرق بين أبواب النحو ومراتب الكلم في الجملة . وعلل ثوانث أو ما تسمى بالعلل الجدلية ، وهي : العلل التابعة للنظر والتي يتفاوت النحاة في إدراكها وتأولها، وغالبًا ما يلجأ إليها النحاة في مسائل الخلاف النحوي ، أو في تحليل ظواهر نظرية يفترضون حدوثها في اللغة، وكلها علل لا يستند فيها أصحابها إلى شواهد لغوية أو حقائق لسانية.^(١١)

والدراسة في سبيل بحثها العلل التي تشكلت بها أبنية الكلمة وفصاحتها في العربية لا تعتمد من هذه العلل إلا العلل الأولى أو العلل الصرفية وهي ما يستند فيها أصحابها إلى شواهد لسانية من واقع كلام العرب، وإلى قبول النفس لها ، ودعوة الحس إليها، وتوارد الطباع عليها، لأنها على حد تعبير ابن جني علل حسية طبيعية، أقرب ما تكون إلى العلل الكلامية؛ إذ يحال فيها دائمًا على الحس، ويحتج بثقل الحال أو خفتها على النفس، وإذا جنحت في أي علة منها إلى طريق الاستخفاف والاستتقال، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأمأً تتورده.^(١٢)

وتقسم علل العربية من حيث نوعها إلى أقسام عديدة اختلف عددها باختلاف النحاة المصنفين فيها، ومن هذه العلل:

علة سماع مثل قولهم: امرأة ثدياء ولا يقال رجل أثنى ليس لذلك علة سوى السماع.

علة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء الأسماء لمشابهتها

الحروف.

علة استغناء كاستغنائهم بـ (ترك) عن (ودع).

علة استتقال كاستتقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.

علة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع

وكسر نون المثني.

^(١١) للمزيد انظر : ابن جني ، الخصائص ، ١٧٣/١ - ١٧٤ ، وانظر : دكتور محمود نصار ، مقدمة تحقيقه كتاب علل النحو للوراق ١٣٩/١ - ١٤٠

^(١٢) انظر : ابن جني : الخصائص ، ٤٨/١

علة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
علة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء . ومنها ضم أول المضارع لأن الضمة ثقيلة، تعويضاً عن حذف حرف المضارعة.
علة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذ التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره.

علة نقيض مثل نصبهم النكرة بلا حملاً على نقيضها إنَّ.
علة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم "جُحِرُ ضَبُّ خَرِبٍ" وضم لام (الله) في (الحمدلله) لمجاورتها الدال.

علة خوف اللبس أو كراهية اللبس، وهي من أهم العلل التي توخاها العرب في كلامهم بدافع حرصهم على الإبانة والوضوح، ومن تلك العلل : كسر نون المثني وفتح نون الجمع.

علة تخفيف ، وتعد كذلك من أهم العلل التي حرص عليها العرب في كلامهم ؛ لأنها تتصل بطباعهم، إذا كانوا يميلون دائماً إلى اختيار الأخرى ما لم يخل بالمعنى، ومن ذلك زيادة الألف في جمع المؤنث السالم ؛ لأن الجمع ثقيل والتأنيث تقيل فاختروا مع التأنيث الأخرى من الحركات، والألف أخف الحركات.

علة كثرة الاستعمال ، كحذف حرف الجر من الأفعال اللازمة التي يكثر استعمالها ، مثل قولهم : دخلت البيتَ وذهبت الشامَ، واخترت الرجالَ زيداً ، ومثل دخول (يا) على لفظ الجلالة في قولنا : يا الله رغم أن يا النداء لا تدخل على الاسم المعرف بالألف واللام.

علة دلالة، فزيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على المثني ، وزيادة الواو والنون أو الياء والنون على المفرد دلالة على الجمع، وزيادة تاء التأنيث على الفعل دلالة على أن فاعل الفعل مؤنث.

علة ضرورة شعرية، كحذف حرف أو زيادة آخر حرصاً على استقامة الوزن ، مثل حذف ألف (كلتا) في قول الشاعر :

في كَلَّتِ رِجْلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً.

وثمة من هذه العلل كثير مما نستغني بجله عن ذكر كله ، مثل : علة الحمل على المعنى ، وعلة المشاكلة ، وعلة المعادلة، وعلة الاختصار، وغير ذلك مما عُلِّلَ به النحاة أوضاع العربية في بناها وتراكيبها . مع العلم بأن الحكم الواحد قد يختلف في تبريره وتعليقه بأكثر من علة، مثل ضم أول مضارع الرباعي في نحو (يُدْخِل) من (أَدْخَلَ) ، فقد علل هذا الحكم بعلّة تعويض أي تعويض حذف حرف المضارعة بضم أوله، وعلل أيضاً بعلّة فصل أي للفصل والتمييز بينه وبين مضارع الفعل الثلاثي في نحو (يَدْخُل) من (دَخَلَ).

والدراسة لا تعني من هذه العلل بغير العلل الصرفية محل البحث من ناحية، ولأنها علل يُستدل عليها بأوضاع العربية في صياغة الكلمة وتطور أبنيتها من ناحية أخرى.

أما تقسيم علل العربية من حيث مدى حاجة اللغة إليها ، فإنها تقسم على قسمين : علل وجوبية ، وعلل جوازية استحسانية . وهذا ما نص عليه ابن جني بقوله : "إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له".^(١٣)

والواضح من التقسيم السابق أن ثمة عللاً في العربية واجبة ولازمة لصحة الكلام واستقامته أو لاستيفاء شروط فصاحة الكلمة والتركيب في العربية، وهي تلك العلل التي لا تطيق النفس غيرها عند النطق بالكلمة أو التركيب أو للتمييز بين المعاني، وقد ذكر ابن جني من هذه العلل : "قلب الألف وواو لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها نحو: ضُورب وقراطيس. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن"^(١٤)

وهذه الطائفة من العلل (علل الوجوب) هي ما ألحقها ابن جني بعلل المتكلمين في لزومها ومنطقيتها ، فكما لا يجوز في علل المتكلمين أن يكون الشيء متحركاً ساكناً في حال واحدة، كذلك في علل اللغة لا يمكن أن تبنى الكلمة على حرف واحد، لأن البدء في نطق الكلمة يكون بحرف متحرك والوقوف عليها يقتضي تسكينه، فلا يمكن أن يكون الحرف مبدوءاً به موقوفاً عليه في آن واحد.

^(١٣) ابن جني ، الخصائص ، ٨٨/١ ، وانظر كذلك : ١٦٤-١٦٦

^(١٤) ابن جني ، الخصائص ، ٩١-٩٠/١

وهذا القسم من العلل ستفصله الدراسة في مبحث خاص ببيان أمثلته وآثاره في تشكل أبنية الكلمة وفصاحتها في العربية.

أما علل الاستحسان فهي ما تستحسن النفس وجوده أو منعه في الكلمة أو التركيب، وإن كانت تطبق فيهما غيره ، فإن إطاقتها لغيره فعلى سبيل التجشم والاستكراه له .. وهذه العلل ليست كعلل المتكلمين، وإن كانت أقرب ما تكون إليها ، لأنه يُحال فيها إلى ثقل الحال أو خفتها على النفس . ويبيّن ابن جنّي ذلك بقوله : "ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك، فقلت : مؤزان ، وموْعاد، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر وموقن لقدرت على ذلك فقلت مُيسر ومُيقن" (١٥).

وهذه العلل هي ما مثل لها ابن سنان الخفاجي باستحسانه تسمية الغُصن غصناً أو فنناً من تسميتنا له عُسلوجاً، وأن أغصان البان أحسن عنده من عساليج الشّوْحط ؛ وأن قولنا : حينات جمع إحنة بدلاً من إحن ، وثعالي وأراني بدلاً من ثعالب وأرانب ، وضننوا بدلاً من ضنوا - مرجوح عنده في الكلام، ثم يعلق ابن سنان على هذه الأمثلة وغيرها بأن هذا، وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة كبير تأثير، فإنني أرى صيانتها عنه" (١٦).

وهذه العلل وأمثلتها ستعرض لها الدراسة بالتفصيل في مبحث خاص بها وبآثارها في تطور الكلمة وأبنيتها في العربية.

وتصدر أهمية معرفة (علل العربية) عن كونها أساساً ضرورياً لأي دراسة تشرح أوضاع اللغة ومواضعها في كلمها وتراكيبها ودلالاتها، أو تحلل ظواهرها وأحكامها، أو تفسر سننها في القياس والاشتقاق والعدول والتطور، شريطة أن تكون هذه العلل نابعة مما أوجبه أو استحسنته طبيعة اللغة في كلماتها وجملها ، وما أطردته واستنتته فيها عند استعمالها وتطورهما، وهي تلك العلل التي أسماها الزجاجي بالعلل التعليمية (١٧) وألمح ابن جنّي إلى تسميتها بعلل الثقل أو الأول في مقابل علل الفرق أو علل العلل (١٨). تلك التي تستند إلى أمثلة وأسس لسانية من واقع اللغة وتقتضيها أسباب وبواعث مركوزة في طباع

(١٥) ابن جنّي ، الخصائص ، ١٤٥/١ ، وانظر كذلك : ٤٩/١ ، ٨٨ ،

(١٦) ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، تحقيق علي فودة ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ٧٧ ،

(١٧) انظر تقسيم الزجاجي للعلل إلى : علل تعليمية وقياسية وجدلية ، الإيضاح في علل النحو ، ٦٤ - ٦٦ ،

(١٨) انظر تقسيم ابن جنّي للعلل ، الخصائص ، ٤٩/١ ، ١٧٣ ،

المتكلمين بها، وذلك بخلاف كل من علل الفرق أو العلل الثواني والعلل الجدلية أو العلل الثوالت، وكل من هذه أو تلك علل تنظيرية لا تصدر عن واقع اللغة وتفسير ظواهرها قدر صدوها عن فلسفة النحاة وتصوراتهم النظرية وافتراضهم ظواهر وأحكامًا لم تكن يومًا من الأيام ضمن استعمالات اللغة؛ أو تكون موجودة غير أنه لا دليل عليها من واقع اللغة أو من حس المتكلمين بها.^(١٩)

ومما سبق يستدل على أهمية علل العربية ما دامت مستمدة من طبيعة اللغة وخصائصها الذاتية؛ إذ لا غنى عنها لاستكناه أسرار العربية، ومعرفة ظواهرها وشواذها، وإدراك قواعدها واستثناءاتها، وسننها في الاشتقاق والعدول والتطور، ومقاييسها في الإيجاب والمنع، وفي الاستحسان والاستقباح...

وهذا ما تعترم الدراسة بيانه على مستوى بناء الكلمة وفصاحتها في العربية؛ لتصل في النهاية إلى تفسير ظواهر الإعلال (بالقلب والنقل والحذف) والإبدال (بالمماثلة قلبًا أو إدغامًا، وبالمخالفة قلبًا أو زيادةً أو فك تضييف) وغير ذلك من مظاهر الإعلال والإبدال التي أجرتها العربية ولا تزال على بنية الكلمة وصيغها، حتى إنها جمعت في أمثلة الباب الواحد بين الظاهرة ونقيضها، كأن تجمع بين التصحيح والإعلال، أو بين الإظهار والإدغام أو بين تسهيل الهمزة وتحقيقها.. ومعنى ذلك أن العربية لا تستحسن أيًا من هذه الظواهر على غيرها، وإنما تستحسن منها ما يتحقق معه علنا التخفيف والدلالة اللتان تنتشدهما العربية في كلامها في الوقت الذي تتحكما في اختيار ظواهرها وأطراد قواعدها وإجازة شواذها ونوادرها وتوجيه مسارها وسننها في الاشتقاق والعدول والتطور.

وإذا كانت أمثلة اللغة وكلماتها في أكثر من باب من أبوابها تؤكد تعارض العربية في إجراء القاعدة وإهمالها.. فإنه لا يمكن لنا فهم هذا التعارض إلا بإدراك سر العربية فيه، ومعرفة القاعدة العامة أو العلة الجامعة التي تنطوي عليها اللغة، ويتوارد عليها طبع

١٩) يعني بالعلل الثواني والثوالت تلك العلل التنظيرية التي أشار إليها كل من الزجاجي وابن جني والتي تتصل إما بمسائل حاصلة في اللغة، ولكن لا يمكن التدليل عليها بأدلة مقطوع بها من واقع اللغة أو من حس المتكلمين بها، من مثل تعليلهم لماذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول؟ ولماذا جعلوا الفتحة للماضي والضممة للمضارع، ولماذا رفع المثنى بالألف والجمع بالواو؟ وإما أن تكون هذه المعلل متصلة بمسائل نظرية غير حاصلة في اللغة من مثل تعليل النحاة: لماذا لم تثن الأفعال أو تجمع، ولماذا لم ينصبوا الفاعل ويرفعوا المفعول؟ ولماذا لم يرفعوا المثنى بالواو وجمع المذكر السالم بالألف؟ انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٦٤ وما بعدها

المتكلمين بها، في إجراء الظاهرة في أمثلة ، واستفصاح عكسها في أمثلة أخرى من نفس الباب . ومن هنا تأتي أهمية المعرفة بعلم العربية. وهذا ما ستبينه الدراسة بالأمثلة والشرح في مبحثها الخاص بعلم الاستحسان وتعدد مظاهر تأثيرها في الكلمة.

٢- الركام اللغوي وشواهد الكلمة على فعالية العلل في تطور أبنيتها

سبق أن بيّنا أنه إذا كان محصول علة العربية ناتجاً عن عملية النظر في اللغة وأوضاعها في الكلم والتركيب ، والمطرود منها والشاذ، والمستحسن فيها والقبيح، وليس ثمة علة سابقة يحيط بها العربي علماً أو صناعة قبل أن يتكلم أو أثناء كلامه واستعماله اللغة - فإن طبيعة اللغة وقاعدتها تحتم أن يكون ثمة علة كانت - ولا تزال - يراعيها العربي في كلامه، ويتوخاها إن لم يكن بعلمه فبطبعه وحسه عند: استعمال اللغة، وتعبيره عن أفكاره، والتمييز بين معانيه وأغراضه. وهذا ما جعل للغة قواعد مطردة وعللاً متبعة، وإلا صارت اللغة حشواً مكيفاً وحثواً مهياً.

وهذا قريب مما أسلفنا ذكره عن ابن جني بأن كثيراً من علة اللغة التي استتبطنها النحاة وخاصة العلة الصرفية مواطنة لطباع العربي وحسه؛ إذا كان النحاة دائماً يحيلون في علمهم إلى مدى ثقل الحال أو خفتها على النفس، وهذا عين ما تغياه العرب في كلامهم أو وجدوا في طباعهم قبولاً له وانطواء عليه في استحسان الخفيف وتقبيح الثقيل، الأمر الذي جعلهم يجتمعون على هذه اللغة ويتواردون عليها، وكأنهم قصدوا وأرادوا - على حد تعبير ابن جني - كل ما نسبناه إليهم من علة. (٢٠)

والشاهد على أن هذه اللغة وضعت وتطورت وفق علة توخاها العرب في كلامهم - ما ذكره ابن جني عن سيبويه فيما رواه من تصريحات العرب ببعض العلة التي توخوها في كلامهم ، قال : قال سيبويه: "حدثنا بعض من نثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجد؟ فقال: بلى وجاداً - أي عرف بها وجاداً. وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال : اللهم ضبعاً وذئباً ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت : اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً. كلهم يفسر ما ينوي. فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم". (٢١)

(٢٠) انظر : ابن جني ، الخصائص /١/ ٢٣٧ - ٢٣٨

(٢١) سيبويه ، الكتاب ، ١٢٩/١ وانظر ابن جني ، الخصائص ، ٢٤٩/١

هذا ، وإذا استحضرننا ما أجرته العربية على الكلمة وأبنيته من ظواهر الإعلال والإبدال المختلفة والمتعددة - ألفينا أن لكل قاعدة أو ظاهرة مطردة استثناءً أو ركامًا لغويًا^(٢٢)، بقيت أمثلته كما هي لم تجر عليها القاعدة أو الظاهرة ، إما لضرورة شعرية ، أو لإتباع سجي، أو أمنًا للبس وخشية الوقوع فيه، أو للدلالة على غرض معنوي كالمبالغة أو محاكاة المعنى في كلفيته أو غرابيته، أو لتبقى منبهة على أصل بابها قبل إجراء القاعدة أو الظاهرة عليها، أو لرغبة اللغة في الثراء والتعدد والمعاقبة بين الفصيح والأفصح .

فمن أمثلة الكلمة التي بقيت على أصلها المكروه ولم تجر عليها علة التخفيف وتجنب الثقل لضرورة الشعرية كلمة (ضننوا) في قول الشاعر قعنب ابن أم صاحب (البيسط)، على نحو ما أورده صاحب الصناعتين:

مهلاً أعادل قد جريت من خُلقي أني أجودُ لأقوامٍ وإن صُننوا

ثم علق أبو هلال العسكري قائلاً : "فأظهر التضعيف . إلى غير ذلك مما يجري مجراه ، وهو مكروه الاستعمال"^(٢٣)، ولعل في تعليق أبي هلال بأنه مكروه دليلاً على أن العربية تكره توالي المثليين، فتهرب منه بحذف حركة الأول وإدغامه في الثاني . وما لجأ الشاعر هنا لارتكاب المكروه، إلا لضرورة شعرية أو تجنب ما هو أكره وهو كسر الوزن الشعري.

ومن أمثلة الكلمة في بقائها على الأصل كذلك ما جاء في قول الراجز أبي النجم العجلي :

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ الواهبُ الفضلِ الوهبِ المُجزلِ^(٢٤) .

فاضطر الراجز هنا لفك التضعيف ورد الكلمة إلى أصلها فقال (الأجلُّ) بتكرار اللام بعد اللام أو بتوالي المثليين، وهو مكروه في العربية إلا أنه يجوز للشاعر عند الضرورة

^(٢٢) معنى الركام اللغوي : أمثلة من كلمات اللغة وتراكيبها تبدو شاذة في مرحلة من مراحل تطور اللغة لأنها موروثة عن مرحلة سابقة كانت مطردة فيها . انظر دكتور رمضان عبد التواب ، بحوث ومقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٠ .
^(٢٣) أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، لبنان ، دت ، ١٥٧ .
^(٢٤) انظر : المرزباني ، الموشح ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ١٣٠ ، وانظر : السيرافي ، ضرورة الشعر ، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ١٣٧ .

وتجنب ما هو أشد كراهة، وهو كسر الوزن الشعري، بالإضافة إلى أنه من باب رد القاعدة إلى أصلها.

وهذا هو مذهب سيبويه والسيرافي وابن جني وابن السراج في أن الضرورات لا تجوز للشاعر، ولا تستحسن منه إلا إذا كانت لازمة، كتسوية قافية أو إقامة وزن، وليست لتجنب زحاف مثلاً، فضلاً عن أن تكون من باب رد القاعدة إلى أصلها؛ كأن يصرف الممنوع أو يصحح المعتل أو يفك التضعيف أو يمد حركة أو يقصر أخرى. وهذا هو مقصد سيبويه من قوله "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٢٥)

وهذا أيضاً هو ما عناه ابن السراج بقوله: "اعلم أن أحسن ذلك ما رد فيه الكلام إلى أصله، وهو في جميع ذلك لا يخلو من زيادة أو حذف، فالزيادة صرف ما لا ينصرف وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، ويتبعه في الحسن تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبله، فإن كان في حشو البيت فهو عندي أبعد، وقطع ألف الوصل في أنصاف البيوت. وأما الحذف: فقصر الممدود وتخفيف المشدد في القوافي. فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحق لتسوية قافية ولا لإقامة وزن، بأن يحرك مجزوماً أو يسكن معرباً، وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه إلا أن يخرج به إلى أصل قد كان له فيرده إليه، لأنه كان حقيقته، وإنما أخرجه من قياس لزمه أو اطراد استمر فيه أو استخفاف لعدة واقعة"^(٢٦)

ومما ورد من ضرورات الشعر التي استحسناها النقاد واللغويون رغم أنها من باب رد الكلمة إلى أصلها المتروك لنقله وكراهته، إلا أن يتجنب بها ما هو أشد كراهة وهو كسر الوزن أو القافية - ما نسب إلى الكميت وأورده ابن جني في خصائصه، قوله (المتقارب).

خَرِيْعُ نَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْخِي الإِزَارَا

إذ علق ابن جني عليه بقوله: "فهذا لا بد من تصحيح معتله، ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها، فقال: دَوَادٍ، لكسر البيت ألبتة"^(٢٧)

وقد استحسّن ابن جني من الكميت تصحيح المعتل رغم أنه مكروه، لأنه دفع به ما هو أشد كراهة وهو كسر وزن البيت.

^{٢٥} (سيبويه ، الكتاب ، ٣٢/١ ،
^{٢٦} (ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين العقيلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م ، ٣/٤٣٥ - ٤٣٦
^{٢٧} (ابن جني ، الخصائص ، ٣٣٤/١)

ومن باب رد الشيء إلى أصله ضرورةً ما ذكره المرزباني في موشحه ، قال :
"وقصر الممدود يجوز في الشعر، ولا يجوز أن يُمدَّ المقصور لأنه خروج عن الأصل ،
وقصر الممدود هو رد الشيء إلى أصله، قال الشاعر (الوافر):

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وما يُغْنِي البُكَاءُ ولا العَوِيلُ

فَقَصَرَ الممدود ومدّه في بيت واحد" (٢٨).

فكل هذه الكلمات (ضَنُّوا - الأَجَلُّ - دَوَادِي - بُكَاهَا) التي استعملها الشعراء
الفصحاء على أصلها الثقيل - لخيرُ شاهد على الركام اللغوي الذي بقي دليلاً على علة
التخفيف التي توخاها العرب في كلامهم، فأجروا فيه ظواهر مثل: التسكين والإدغام كما في
: (ضَنٌّ وَجَلٌّ) ، ومثل الإعلال بالحذف والتعويض كما في (دَوَادٍ) ، أو هي دليل على حرص
العرب على استعمال الفصيح والأفصح والمعاقبة بينهما كما في استعمال الشاعر لكلمة
(بكاهها وبكاؤها) في بيت واحد.

ومن الكلمات التي جاءت على أصلها في اللغة كلمة (أئملة) فلم يجر عليها ما
أجرته اللغة بدافع علة التخفيف والاختصار - على كلمات بابها مثل (مَحَى) من (انمحي) ؛
حيث أجرت مماثلة كلية وإدغاماً ، فقلبت النون ميماً بتأثير الميم التي بعدها ، ثم أدغمت
الميم في الميم. وكذلك انفعل من وَجَلَّ ، سمعا عن العربي (أَوْجَلَّ) بالإدغام ، مثلما سُمع
(امحى) ، لأن نونها زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في
قولك: مَنْ مَثُّك؟ وَمَنْ مَات؟ (٢٩)

ويعود السبب في إبقاء اللغة على كلمة (أئملة) على أصلها دون إدغام المتقاربين
إلى أمن اللبس ومخافة الوقوع فيه، لأن الكلمة لو تحولت إلى (أملة) لالتبس أصلها ولم
يستدل عليه أي من (أئملة) أم من (أملة).

فكلمات مثل (أئملة - وزنماء - وغنم زئم ، وقنواء وقنية وكنية ومنية) وغيرها من
الكلمات بقيت ركائماً لغوياً على أصلها في اللغة. ولم يجرِ عليها التخفيف بالقلب والإدغام؛
لما ذكره سيبويه على حد تعبيره: وإنما حملهم على البيان كراهية التباس أصلها بالمضاعف؛

(٢٨) المرزباني ، الموشح ، ١٢٧
(٢٩) انظر هذه الأمثلة : سيبويه ، الكتاب ، ٤٥٥/٤

لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفًا ، بخلاف (مَحَى) قلبوا وأدغموا حيث لم يخافوا التباسًا؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم. (٣٠)

فكلمات مثل هذه- جاءت بالإظهار على أصل وضعها في اللغة لعلة خوف اللبس- تبقى شواهد حال ومقال، وركامًا لغويًا على ما أجرته العربية من (قلب وإدغام) أو مماثلة كلية وإدغام؛ على كلمات بابها مما يجتمع فيها حرفان متقاربان أولهما ساكن - وذلك بباعث من علة التخفيف واختصار الجهد.

وثمة كلمات من الركام اللغوي أوردتها العربية على أصلها الثقيل أو الغريب أو المتنافر لعلة الدلالة على المبالغة في المعنى، أو محاكاته في كلفه أو غرابته؛ لتبقى شواهد حال ومقال على ما أجرته العربية على معظم كلماتها أو استنته وتوَحَّته فيها من تلاؤم أصواتها، وإفها في الاستعمال.

ومن كلمات هذا الركام اللغوي اشتقاق الفعل اللازم (قَضُو) من الفعل (قَضَى) بعد تصحيح لامه، ورده إلى الأصل الثقيل مبالغةً في المعنى (٣١)؛ ليبقى شاهد حال ومقال على ما أجرته العربية من إعلال في كلمات بابه من مثل : قَضَى - يَقْضِي - قَضَاء - قَضِيَّة - قَضَايَا) على سبيل التخفيف ودفع الثقل.

وتأتي كلمة (ضِيْزَى) في قوله تعالى: (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيْرَى) (٣٢) من كلمات الركام اللغوي التي استحسنتها العربية رغم ما فيها من تنافر وغرابة؛ لتبقى شاهدًا ودليلاً على ما توخاه العرب في مجمل كلماتهم من تلاؤم أصواتها وإفها في الاستعمال، واستقبحوا منها ما خالف ذلك مثل كلمة (الجِرْشَى - وَحَقْلَد - الهُعْخُع) (٣٣) - ولعل استحسان العرب لكلمة (ضِيْزَى) مع ما فيها من تنافر وثقل وغرابة يعود لعلة دلالية تتبلور في محاكاة الكلمة بلفظها لما تعكسه من معنى .. وهذا ما ستفصله الدراسة في مبحثها الخاص بعلة الاستحسان وتعدد مظاهر تأثيرها في الكلمة.

(٣٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٥٥، وانظر: الشيخ الرضي، شرح الشافية، ٣/٢٦٥ - ٢٦٧.
(٣١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٦٠هـ، ١/٢٧٨.
(٣٢) سورة النجم: ٢٢.
(٣٣) انظر شروط فصاحة الكلمة التي خالفتها هذه الكلمات: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ٦٠ وما بعدها.

ومن ثم يتبين لنا أن في العربية علةً أساسية وهي علة التخفيف وتجنب الثقل، أَعْمَلَتْ في كلمات العربية وأبنيتها إعمالاً مطرداً - عدة ظواهر صوتية وصرفية ودلالية، متمثلةً في ظواهر الإعلال والإبدال والعدول بين الصيغ، على نحو ما هو مطرد في كلماتها.

والدليل على فعالية هذه العلة وحداث هذه الظواهر ما بقي من كلمات اللغة ركاماً لغوياً محافظاً على أصله الصحيح أو الثقيل أو المتنافر أو الغريب، لم تعمل فيه علة التخفيف بشكل مباشر، نظراً لأن عللاً لغوية أخرى عملت فيه : كالمحافظة على استقامة الوزن والقافية، أو الإلتباع السجعي ، أو لأمن اللبس وخشية الوقوع فيه ، أو للدلالة على غرض معنوي: كالمبالغة أو محاكاة المعنى في كلفته أو غرابته، أو لتبقى الكلمة منبهة على أصل بابها قبل إجراء القاعدة أو الظاهرة عليه، أو لرغبة اللغة في الثراء والتعدد والمعاقبة بين الفصيح والأفصح.

وكل هذه علل عملت ولا تزال تعمل في اللغة. شواهد عملها فيها ما بقي من كلمات اللغة وأبنيتها شواهد حال وركاماً لغوياً يدل دلالة قاطعة على حدوث تطور وتخفيف على صيغ الكلمة العربية وأبنيتها .

٣ - علل الوجوب ومظاهر تأثر الكلمة بها

تشكلت الكلمة وأبنيتها في العربية على ضوء علل وجوبية توخاها العربي في كلامه بحسه وطبعه، عند وضع الكلمة أو اشتقاقها أو تركيبها أو إسنادها إلى غيرها داخل الكلام، للتدليل بها على مختلف معانيه؛ لأن نفسه لم تطق في ذلك غيرها. وهذا ما عبر عنه وأسلفنا ذكره عن ابن جني ، بقوله : "إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره"^(٣٤) كما أضاف ابن جني إلى هذه العلل الواجبة في اللغة نوعاً آخر من محظورات اللغة وممنوعاتها الصوتية، من مثل الجمع بين ساكنين، أو ألفين، أو البدء بساكن، وغير ذلك مما حَظَرَتْهُ اللغة لعله عدم إطاقة النطق به؛ وذلك على نحو ما بيّنه في باب أسماء " باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق " ^{٣٥}

^(٣٤) ابن جني ، الخصائص ، ٥٨/١ ،
^(٣٥) ابن جني ، الخصائص ، ٤٩٣/٢ - ٤٩٧

والدراسة في هذا المبحث ستقتصر على ذكر العلل الصرفية الوجودية؛ لتبين إلى أي مدى أثرت هذه العلل على تشكل الكلمة في العربية، فصارت ثمة أصوات ومقاطع وأبنية محظورة في اللغة بفعل هذه العلل اللزومية.

ومن هذه العلل ما يلي :

وجوب بناء الكلمة في العربية على سلسلة متتابعة من الصوامت والحركات فيمتنع

النطق بالصامت وحده أو بالحركة وحدها، وأقل سلسلة من الصوامت والحركات يمكن أن تُكوّن كلمة يسهل نطقها - ثلاثة أصوات، إما صامت وحركة قصيرة ثم صامت مثل (من - عن - هل) ، وإما صامت وحركة طويلة وهي بمقدار حركتين قصيرتين، مثل (في - ما - لا).

والى قريب من هذا المعنى ذهب ابن سنان الخفاجي، بقوله: "النطق بحرف واحد متعذر غير ممكن؛ إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين، الأول منهما متحرك والثاني ساكن. وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً"^(٣٦)

مع ملاحظة أن ابن سنان من علمائنا القدامى الذين كانوا لا يعتدون في الكلمة بغير الحروف أو الصوامت.

ونكتمل رؤية علمائنا القدامى وملاحظتهم الدقيقة لطبيعة اللغة بصفاتها سلسلة متصلة من الصوامت والحركات - بما ذهب إليه كل من الزجاجي بقوله : "والحركة لا تقوم بنفسها ولا توجد إلا في حرف"^(٣٧)، وابن جني بقوله : "إن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه ، فهي لذلك محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده"^(٣٨)؛ وابن يعيش بقوله : "وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأي النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة، وإنما كان في الحقيقة شيئاً واحداً"^(٣٩)

^{٣٦} (ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٢٦)

^{٣٧} (الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ٩٣ .

^{٣٨} (ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، القاهرة ، ١٩٥٤ م ، ٣٢ ،

^{٣٩} (ابن يعيش ، شرح المفصل ، بيروت ، د ب ، ٦٤/٩)

وهذا ما أكده علم الأصوات الحديث، على نحو ما نجده عند كل من فندريس وبروكلمان ، إذ يقول الأول: " في كل لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، فهي تكون نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها ، هذه أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة، بل هي نظامٌ من الأصوات"^(٤٠) . ويقول أيضاً في موضع آخر : "لا تقسم الأصوات عادة إلى سواكن وحركات وإذا كان بين الاثنين فرق في الوظيفة، فليس بينهم فرق في الطبيعة، والحد الذي يفرق بينهما ليس حدًا فاصلاً. فالسواكن والحركات تكون جزءاً من سلسلة طبيعية ولا يتضح الفرق بين عراها"^(٤١)

أما بروكلمان فيقع كلامه بصفة خاصة على اللغات السامية ، فيقول: "ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة في ذهن السامعين بالأصوات الصامتة فيها، أما الأصوات المتحركة فهي لا تغير في الكلمة إلا بتحويل هذا المعنى وتعديله"^(٤٢).

ولعل هذا ما يفسر لنا سر إهمال الكتابة العربية والسامية عامة للحركات في الكتابة، واقتصارها على الصوامت، فقد شعر واضع الألفباء السامية أن الصوامت هي الجزء الذي لا يستغنى عنه بحال من الناحية الدلالية، ومن ثم أثبتها وحدها في الكتابة، تاركاً للقارئ مهمة اكتشاف الحركات بالاستناد للسياق^(٤٣).

وعلى ذلك فليس مستغرباً على الدكتور فوزي الشايب أن يستعير مصطلح (دوال) الماهية Sémentèmes ودوال النسبة Morphèmes من فندريس^(٤٤)، ليصف بالأول صوامت العربية وسائر اللغات السامية، حيث تمثل الصوامت في هذه اللغات الدوال الرئيسية للكلمة ، فيها يشكل المعنى العام للكلمة، وبها تتمايز الكلمات في معانيها، كما يصف بالمصطلح الثاني (دوال النسبة) الحركات في العربية وسائر اللغات السامية، إذ بالحركات

^(٤٠) فندريس ، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ٦٢

^(٤١) فندريس ، اللغة ، ٤٧

^(٤٢) بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ترجمة دكتور رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٧م ، ١٤

^(٤٣) انظر : دكتور رمزي البعلبكي ، الكتابة العربية والسامية ، بيروت ، ١٩٨١م ، ٨٨

^(٤٤) (يختلف مفهوم كل من : مصطلح دوال الماهية ودوال النسبة عند فندريس ، عن مفهومهما لدى الدكتور الشايب ، إذ يعني فندريس بدوال الماهية التصورات الذهنية لكلمات الجملة، كلاً على حدة ، في حين تعني دوال النسبة الأصوات أو المقاطع التي تربط معاني الكلمات أو دوال الماهية بعضها ببعض داخل الجملة . انظر : فندريس ، اللغة ، ١٠٥

تتبلور الدوال النسبية أو الصرفية المتغيرة في الكلمة، فدوال الحركات لا تؤثر في المعنى المعجمي العام للكلمة وإنما تؤثر في معناها الصرفي الوظيفي.^(٤٥)

وهذه العلة أثرت في بنية الكلمة العربية؛ لأن ارتباط المعنى اللغوي والمعجمي للكلمة في العربية بأصولها وصوامتها، مع وجوب بناء الكلمة بحد أدنى على صامتين فأكثر، صامت يُبتدأ به متحركاً وآخر يوقف عليه ساكناً أو مُسكناً؛ الأمر الذي جعل الكلمة في العربية لا تصاغ على بناء الواحد، وتصاغ على بناء الاثنتين وتكثر على بناء ثلاثة صوامت، لأن البناء الثلاثي متمكن أمكن من الثنائي من ناحية، لأنه يحتمل ما يطرأ على الكلمة من ظواهر الحذف والزيادة والبناء والجزم والإدغام والقلب والإبدال والاشتقاق والتصرف، ومن ناحية أخرى أكثر اختصاراً في النطق والجهد من أبنية الرباعي والخماسي والسداسي، الأمر الذي جعل أكثر كلمات العربية عليه^(٤٦).

وثاني العلة الواجبة في بناء الكلمة العربية : وجوب ابتداء الكلمة بصامت متحرك؛

لأنه يتعذر نطقاً أن تبدأ الكلمة بصامت ساكن، إذ يقول ابن جني : " والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية " .^(٤٧)، كما يمتنع أن تبدأ الكلمة بحركة طويلة أو حرف مد (ألف أو واو أو ياء)، أو بحركة قصيرة (فتحة أو ضمة أو كسرة)، لأن الحركة في اللغة لا تأتي وحدها ولا تقوم بنفسها بل لابد لها من محل تسكنه وهو الصامت ، على نحو ما نص على ذلك النحاة وبيناه سابقاً في المبحث الخاص بالعلة الأولى من العلة الواجبة .

وهذا ما جعل العربية تتوسط بهمزة وصل لنطق الكلمة التي تبدأ بساكن، كما في أمر

الثلاثي الذي يشتق من المضارع بعد جزم آخره أو بنائه ثم حذف حرف المضارعة، مثل :

يَضْرِبُ	←	ضَرِبَ	←	إِضْرِبْ
يدعو	←	دَعُ	←	أُدْعُ
يَعْلَمُونَ	←	عَلِمُوا	←	اعْلَمُوا

^(٤٥) انظر : دكتور فوزي الشايب ، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ٣٠٤ ، حزيران ١٩٨٦م .
^(٤٦) انظر تفصيل ذلك والأدلة عليه من اللغة العربية واللغات السامية : دكتور محروس محمد إبراهيم ، أدلة الأصل الثنائي في العربية في ضوء اللغات السامية ، مجلة كلية دار العلوم ، جامعة الفيوم ، القاهرة ، ع ١٢ ، ديسمبر ٢٠٠٤م ، ٥٣٥ -- ٥٦٢ .
^(٤٧) ابن جني ، الخصائص ، ٦٠ / ١ .

وفي هذا الباب ينص ابن جني : " ومن ذلك أنك لما حذف حرف المضارعة من () ونحوه ، وقعت الفاء ساكنةً مبتدأةً. وهذا ما لا سبيل إلى النطق به ، فاحتجت إلى همزة الوصل تسبُّبًا على النطق به " (٤٨)

والحق أننا لا نضيف (همزة وصل) فقط، على حد قول النحاة، بل نضيف مقطعًا قصيرًا مفتوحًا مكونًا من : صامت الهمزة + حركة الكسرة أو الضمة بحسب حركة عين الفعل، فإذا كانت فتحة أو كسرة كانت حركة الهمزة كسرة ، وإذا كانت ضمة كانت حركة الهمزة ضمة . وقد تحذف العربية فاء الفعل الساكنة في المضارع فلم تحتج إلى مقطع همزة الوصل في الأمر كما في:

يَرْنُ	←	زَنْ
يَدَعُ	←	دَعْ
يَأْكُأْ	←	كُأْ
يَأْمُرُ	←	مُرْ

وعلق سيبويه على هذه الأمثلة بان العرب جرب عليهما الحذف تخفيفًا، وأن مثل هذين المثالين الأخيرين يُؤخذ عن العرب في موضع، ولا يجوز تعميمه قياسًا على بابه. (٤٩) وهذه العلة أدركها ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة، لكنه أجاد في موضع، وجانبه الصواب في آخر ، وذلك كما في قوله: "فأما الألف التي هي ساكنة أبدًا، فقد قالوا: إن واضع الخط : و ، لا ، ي { يقصد واوًا ألفًا ياءً } أتى بـ (لا) على وزن (ما)؛ لأن الألف ساكنة لا يصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليتمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك" (٥٠).

فإجادة ابن سنان تتمثل في ملاحظته أن الألف لا يمكن بل يتعذر البدء بها، أما مجانبته الصواب فتتمثل في تعليقه بأن الألف ساكنة. والصحيح أن الألف ليست ساكنة بل هي حركة طويلة Long Vowel ، وأن مسألة تعذر البدء بالألف ليس لأنها ساكنة كما ذكر ابن سنان بل لأنها حركة، والحركة لا تقوم بنفسها كما وضحنا من ذي قبل، بل لابد لها من

(٤٨) ابن جني ، الخصائص ، ٢ / ٤٩٧
(٤٩) انظر تفصيل هذا الكلام : سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٢٦٤
(٥٠) ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ١٩

صامت يكون محلاً لها .. وهذا ما جعل واضع الخط العربي يأتي بلام صامته قبل الألف حتى يتمكن منها في النطق ، فأتى ب (لا) أو أي صامت قبلها ، لتظهر فيه الألف في النطق ، فغيره لا يمكن لنا أن ننطق الألف أو نتمثلها.

وثالث علل الوجوب التي نذكرها في هذا المبحث وجوب المزوجة بين الصامت والحركة في بناء الكلمة ، لأنه يمتنع أن يلتقي صامتان أو ساكنان مختلفان في غير وقف ، كما يتعذر أن يلتقي حركتان مختلفتان وصلًا أو وقفًا.

وهذا ما جعلت كلمات مثل (بَايَعٍ وَقَاتِلَ وَضَارِبٍ) تعل عند بنائها للمجهول ، حيث يجب ضم فاء الفعل المبني للمجهول، ومن ثم أعلنت ألف المد (الحركة الطويلة) وأوًا للمناسبة، فصارت (بُويَع - قُوتِلَ - ضُورِبَ) ، لأن النفس لا تطيق غير هذا القلب، إذ يتعذر النطق بضمة قصيرة بعدها ألف مد أو حركة طويلة، فيجتمع حركتان مختلفتان وهذا محال.

وكذا الحال في مثل جمع (قِرْطَاس - مِحْرَاب - سِرْدَاب) على وزن (فعاليل أو مفاعيل) فإننا نقول (قِرْطَاس - مِحْرَاب - سِرْدَاب) بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها؛ إذ يمتنع الجمع بين كسرة وفتحة طويلة أو ألف مد، لأن الجمع بين حركتين مختلفتين محال. بل كرهت العربية أن يجتمع في بناء الكلمة شبه حركتين مختلفتين أو ما يسميه المحدثون (مزودج صوتي أو حركي)^(٥١)؛ فيسقط عندئذ شبه الحركة وتغلق الحركة الأولى وتقفل بهمزة رغم ثقلها، إلا أن ثقلها أخف من ثقل الازدواج الحركي، وذلك نحو ما يحدث في :

كِسَاو - كِسَاء

بِنَاي - بِنَاء

قَضَاي - قَضَاء

ويأتي تحليل الدراسة لهذا التطور صوتيًا وفق معطيات علم الأصوات الحديث وما نلاحظه في نطقنا للكلمة، وهو يغاير تفسير علمائنا القدامى هذا الإعلال بقلب

^(٥١) انظر : دكتور عبد القادر عبد الجليل ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في الفصحى ، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) عمان ، مج ١٥ ، ١٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩١

الواو أو الياء ألفاً، ثم حذفها لوقوعها بعد ألف زائدة تجنباً لالتقاء ساكنين.^(٥٢) والحق أنه من باب النقاء حركتين أو شبه حركتين.

ومما كرهته العربية في بناء الكلمة لتعذره في النطق اجتماع شبه ثلاث حركات^(٥٣)؛ فتوجب العربية عندئذ حذف شبه الحركة (الواو أو الياء) الواقعة بين حركتين كما في : قَضَى - قَضَى - دَعَوَ - دَعَا، وذلك إذا كانت الحركتان متماثلتين فإن شبه الحركة يحذف وتتحول الحركتان المتماثلتان إلى مد أو حركة طويلة. أما إذا كانت الحركتان غير متماثلتين فإنه يبدل شبه الحركة (الواو أو الياء) همزة لتكون حرفاً صحيحاً تحل فيه الحركة الثانية ، كما في نحو : صَحَائِف - صَحَائِف ، عَجَائِز - عَجَائِز .

ومن ثم يتجلى أن العربية تكره توالي حركتين أو شبه حركتين أو ما يسمى بالازدواج الحركي، كما تكره توالي ثلاث حركات أو شبه ثلاث حركات أو ما يسمى بالثالث الحركي؛ الأمر الذي أثر على تشكل بناء الكلمة في العربية ، إذ تعرضت الكلمة لعدة ظواهر فونولوجية ومورفولوجية أثناء تصريفها مع الضمائر أو في أبواب الصرف المختلفة - على نحو ما استنتجناه، مثل حذف الواو أو الياء أو شبه الحركة وإغلاق المقطع بهمزة كما في (سماو - سماء) أو حذف شبه الحركة الواو أو الياء ودمج الحركتين المتماثلتين في مد أو حركة طويلة، كما في (دَعَوَ - دَعَا) أو حذف شبه الحركة الواو أو الياء والتعويض عنه بهمزة صحيحة لتحل فيها الحركة الثانية، وذلك إذا كانت الحركتان قبل شبه الحركة وبعدها غير متماثلتين، ولا يمكن دمجهما في مد ، كما في (صَحَائِف - صَحَائِف).

وكل هذه ظواهر فونولوجية ومورفولوجية أجريت على الكلمة من جراء عمل إحدى علل العربية التي توجب تشكل الكلمة وفق قانون عدم توالي الحركات أو أشباه الحركات . علماً بأن هذا القانون يعمل في أبنية الكلمة إلا إذا خيف اللبس فإن علة أمن اللبس أولى بالتوخي، على نحو ما نجده في إسناد الفعل الناقص إلى ألف الاثنين مثل (دعا + ١ - دَعَوَا ، وَقَضَى + ١ - قَضَيَا) فإنه لا يجوز الإبقاء على الألفين، فيجتمع بذلك حركتان، وهذا محال، كما لا يجوز حذف إحدى الألفين، فيلتبس بذلك المفرد بالجمع ؛ وليس هناك إذن إلا

^{٥٢} انظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ٩٣/١ .
^{٥٣} انفرد الباحث بهذا التحليل وبصياغة هذه العلة أو هذا القانون: قانون تجنب اجتماع شبه ثلاث حركات، أو ما يمكن أن يُصطلح عليه بالثالث الحركي ، وهو مكروه في العربية على نحو كراهتها توالي ثلاثة صوامت أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالثالث الحرفي.

أن تُقلب الألف الأولى على أصلها . وكذلك الحال عند تثنية الاسم المقصور ، كما في (حُبْلَى + ان - حُبْلَيَان ، وَذِفْرَى + ان - ذِفْرَيَان) - فإنه لا يجوز حذف الحركة التي أصلها الواو أو الياء، حتى لا يلتبس ما هو للتأنيث (حُبْلَيَان و ذِفْرَيَان) بما ليس للتأنيث مثل (حُبْلَان و ذِفْرَان) . وإنما تقلب ألف المقصور هنا إلى الياء حتى يتجنب التقاء ألفين؛ لأن هذا محال. مع ملاحظة تجشم العربية هنا الجمع بين شبه ثلاث حركات، إلا أنها قبلت مثل هذا المستكره لأنها تدفع به ما لا تقبله أصلاً ولا يمكن أن تُحْمَل على قبوله وهو التقاء حركتين، والوقوع في لبس.

ومن مظاهر عدم (عدم التقاء ساكنين) في بناء الكلمة في العربية - كثرة طرائق العربية في التخلص من التقائهما ، على نحو ما نجد كثيراً من كتب النحو قد خصصت لها باباً، مثل سيبويه في الكتاب والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرح المفصل، وكذلك الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب.(٥٤)

ومما ذكره هؤلاء النحاة من مظاهر العربية وطرائقها في التخلص من التقاء الساكنين - الحذف، أي حذف أول الساكنين إذا كان - على مذهب القدامى - حرف مد أو من الضمائر المدية (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة) ما لم يؤد هذا الحذف إلى لبس، من مثل :

قولوا الحق - قُولُحَق
 قولا الحق - قُولُحَق
 قولي الحق - قُولُحَق (٥٥)

ويوضح الدكتور عبد الله صالح بابعير أن ما أحدثته العربية في الأمثلة السابقة وذكره القدامى من باب الحذف للتخلص من التقاء ساكنين، ليس من باب الحذف بل هو من باب تقصير حركة الواو أو الألف أو الياء لإصلاح البنية المقطعية المستكرهة أو ما يسمى عند المحدثين بعامل المخالفة الكمية؛ إذ يوضح بروكلمان ذلك بقوله : "وفي المقاطع المغلقة لا

(٥٤) انظر مثلاً : سيبويه ، فيما أسماه : (هذا باب ما يُحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن)، الكتاب ، ١ / ١٥٦
 (٥٥) انظر : الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٢٦

تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصر^(٥٦).

ومن ذلك أيضاً :

لَتَرْكَبُونَ + نَّ - لَتَرْكَبُونَ - لَتَرْكَبَنَّ

لَتَرْكَبِينَ + نَّ - لَتَرْكَبِينَ - لَتَرْكَبِنَّ

إِرْكَبُوا + نَّ - إِرْكَبَنَّ

إِرْكَبِي + نَّ - إِرْكَبِنَّ

بُنُو الحارث - بِنُوحَارِثٍ - بِنُوحَارِثٍ

ومما يجري مجرى هذا الباب كذلك على مستوى اللفظ دون الرسم :

جرى الماء - جَرَمَاء

يسعى القوم - يَسْعَلُقَوْم

يجري السبيل - يَجْرَسَبِيل

يغزو الجيش - يَغْزُلْجَيْش

وكل هذه الأمثلة وما على شاكلتها فسرها القدامى أمثال سيبويه وابن جني ، وابن عقيل، وابن يعيش، والشيخ الرضي - على أنها من باب التقاء ساكنين أولهما ساكن مدي والثاني ساكن صحيح فتخلصت العربية من التقاء الساكنين بحذف الساكن المدي^(٥٧).

وفي الوقت نفسه فسرها كثير من الباحثين المحدثين أمثال الدكتور عبد الله صالح بابعير والدكتور أحمد عفيفي والدكتور عبد القادر عبد الجليل؛ على أنها كذلك من باب التقاء ساكنين مثلهم في ذلك مثل القدامى غير أنهم لم يقولوا بالحذف في التخلص من التقاء الساكنين، وإنما قالوا بتقصير الحركة وإصلاح البنية المقطعية المستكثرة^(٥٨).

^{٥٦} (بروكلمان ، فقه اللغات السامية ٤٣ ، وانظر كذلك : الدكتور عبد الله صالح بابعير ، طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، مجلة الدراسات اللغوية ، مركز الملك فيصل للدراسات ، السعودية ، مج ٦ ، ٤٤ ، ذو الحجة ١٤٢٥ ، ٦٤ وما بعدها - وانظر كذلك : دكتور عبد الخالق عبد الجليل ، علم الصرف الصوتي ، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ٤١٣ ، وانظر : دكتور عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ١٠١ وما بعدها .

^{٥٧} (انظر هذه الأمثلة وغيرها : سيبويه ، الكتاب ، ١٥٦/٤ ، وانظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ٣١٥/٢ ، وانظر : ابن جني ، الخصائص ، ١٢٦/٣ ، ٢٢٠ ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، القاهرة ، دت ، ١٥٥/١٠ ، وانظر : الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٨٥/١٩٨٢ ، ٣ ، وانظر : دكتور أحمد عفيفي ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ٣٥ ، وانظر : دكتور عبد القادر عبد الجليل ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في الفصحى ، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) ، عمان ، مج ١٥ ، ١٤ ، ١٩٩٧ ، ١٨٥ وما بعدها .

وتذهب الدراسة في هذا الباب مذهباً خاصاً تستند فيه إلى نتائج علم الأصوات الحديث من ناحية، ومن ناحية أخرى تستند فيه إلى ما أقره بعض هؤلاء الباحثين القدامى والمحدثين أنفسهم في موضع آخر من نفس الباب. وبيان هذا المذهب ما يلي .

إن هذا الضرب من الكلمات لا يندرج تحت باب التقاء الساكنين ، كما ذكر كل من القدامى والمحدثين؛ لأن صوت الواو أو الياء أو ما أسماه المحدثون بالساكن المدي - ليس بساكن بل هو حركة طويلة على نحو ما أثبت علم الأصوات الحديث . وأن ما أحدثته العربية في هذا الباب من تغيير وإعلال ليس من باب التخلص من التقاء الساكنين، بل هو من باب تقصير الحركات أو تخفيفها وتجنب الثقل فيها، وبلغت المحدثين باب إصلاح البنية المقطعية للكلمة العربية وتجنب المقاطع المستكرهة فيها، إذ تتأى العربية عن إطالة الحركة في المقاطع المغلقة وخاصة في وسط الكلمة، فتخلص منها بتقصير الحركة لا بحذفها؛ وذلك إذا أمن اللبس، كما في تقصير الضمائر المدية الواو أو الياء قبل نون التوكيد الثقيلة . أما إذا أدى تقصير حركة الضمير إلى إلباس الفعل المسند إلى ألف الاثنين مثلاً بالفعل المسند إلى الضمير المفرد المذكر عند توكيدهما بنون التوكيد الثقيلة ، بقيت الحركة (ألف الاثنين) كما هي قبل نون التوكيد الثقيلة كما فيقولهم: (لا تقومان ولا تتبعان).

والغريب أن بعض الباحثين أقر بأن الألف في المثالين السابقين مدة طويلة تقوم مقام الحركة التي هي بعض حرف المد واللين، ولذلك لم يحذفوها لأن الموضع كأنه لم يلتق فيه ساكنان. (٥٩)

ومما يُحذف أو بمعنى أصح تُقصر حركته كذلك حملاً على الأمثلة السابقة وعلى العلة الواجبة العاملة فيها، ما يلي:

- مضارع الأجوف المجزوم ، نحو : لم يَقُومْ - لم يَقُمْ
- أمر الأجوف ، نحو: قُومْ - قُمْ
- الماضي من الأجوف إذا أسند إلى تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة ، نحو : قُومَتْ - قُمْتُ

^{٥٩} انظر : سيبويه ، الكتاب ، ١٥٧/٤ ، وانظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢٣/٩ ، وانظر : عمر بن ثابت الثماني ، شرح التصريف ، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ٤٥٨

- الماضي الناقص إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، نحو : دَعَاتٌ - دَعَتْ
- صيغة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي في إحدى مراحل التغير التي يمر
بها، نحو : مَصُونٌ - مَصُونٌ - مَصُونٌ

وكذلك : مَبُوعٌ - مَبُوعٌ - مَبُوعٌ .

وإن سمع في الياء التصحيح نحو : مَبُوعٌ ومَكْبُولٌ .

- مصدر أفعال الأجوف : إِقَامًا - إِقَامًا - إِقَامَةً ، ومثله استقامة^(٦٠) .

فكل هذه الأمثلة السابقة عدّها النحاة القدامى من باب التقاء ساكنين أحدهما
حرف العلة ، فتم التخفيف من ثقلها بحذف حرف العلة ، والصحيح أنها من باب تخفيف
الحركات والتخفيف المقطعي ، بتقصير حركة المد .

أما حذف الساكن الأول تفادياً لالتقاء ساكنين في العربية فهو موجود في الأمثلة التي
يكون الساكنان فيها صحيحين ، عندها يحذف الساكن الأول ، أو يحرك ، تفادياً لالتقاء
الساكنين .

ومن ظواهر الحذف ما يلي :

- حذف نون التوكيد الخفيفة ، مثل : لا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ - لا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ

- حذف نون لكنّ المخففة من مثل ما جاء على لسان الشاعر :

(وَلَاكِ اسْقِنِي إِذَا كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ)

لكنّ - لأك

- حذف نون لَدُنْ من مثل قول بعضهم : من لَدِ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْحُورِهِ

لَدُنْ - لَدُ

- حذف نون من الجارة عند وقوع لام التعريف الساكنة بعدها ، من مثل قولهم :

مِلْأَشْيَاءَ

- حذف نون (يكون) إذا وليها لام التعريف ، من مثل قول بعض الشعراء :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالشَّرِّ

^(٦٠) انظر شرح هذه الأمثلة والمزيد منها : دكتور عبد الله صالح بابعير ، طرائق التخلص من الساكنين في العربية الفصحى ، ٧٣-٨٣

- حذف التتوين من العَلَم أو الكنية أو اللقب إذا وصف بابتن غير مصغرة ولا متناة ولا مجموعة، من قبيل: زيدُ بِنُ ثابت. (٦١)

ومن الظواهر التي تجريها العربية في بناء كلماتها تجنبًا لالتقاء الساكنين تحريك أحد الساكنين إذا كانا في الأصل صحيحين، فمن أمثلة تحريك الأول منهما: قوله تعالى: (وَقَالَتِ اٰخْرٰجٌ عَلَيْهِنَّ) (٦٢)، ومن أمثلة تحريك الثاني ما جاء على لغة تميم في قوله تعالى: (مَنْ يَّرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٦٣)، وإن جاز في الفعل (يرتد) ومثله من المضعف تحريك الأول على لغة الحجاز كما جاء في قوله تعالى: (وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ) (٦٤).

فكل هذه المظاهر الصوتية والظواهر الصرفية التي لاحظناها على بناء الكلمة العربية من: تقصير حركاتها أو تعديل مقاطعها، أو حذف أول ساكنيها أو تحريك أحدهما، كل هذا من آثار عمل إحدى علل العربية الواجبة عند وضع الكلمة وتشكل أبنيتها في العربية.

٤- علل الاستحسان وتعدد مظاهر تأثيرها في الكلمة

إذا نظرنا في أعطاف المأثور من كلام العرب، وإلى ما استحسنته العربية في كلماتها وكلامها من خلال المطرد والشاذ فيها - ألفينا ثمة عللاً التقى عليها العرب بطبعهم وتواردوا عليها بحسهم؛ فالتقوا في كلامهم على استحسانهم الخفيف وتواردوا فيه على تقبيحهم الثقيل. فبالنظر إلى المطرد والشاذ من كلام العربية وما توخته في صياغة كلماتها واشتقاق أبنيتها - يلاحظ أنها عدلت من صيغة إلى صيغة، كما أجرت على أبنيتها كثيرًا من ظواهر القلب والحذف والنقل والإدغام وفك التضعيف وتقصير الحركات وإطالتها، وغير ذلك من ظواهر الإعلال والإبدال التي أجرتها العربية على كلماتها التماسًا للخفة وتجنبًا للثقل. هذا، مع العلم بأن العرب لم تُجْرِ هذه الظواهر على أبنية كلماتها اضطرارًا، وإنما أجرتها عليها استحسانًا للخفيف أو تقبيحًا للثقيل، لأن ما تتفاداه العربية بإجراء ظواهر

(٦١) لتوضيح هذه الأمثلة وللمزيد منها، انظر: دكتور رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ٢٧ - ٨٥

(٦٢) سورة يوسف: من الآية ٣١

(٦٣) سورة المائدة: من الآية ٥٤

(٦٤) - سورة البقرة، من الآية ٢١٧

الاستحسان في كلامها لا تمنعه طبيعة اللغة ولا يتعذر معه النطق ، بل يمكن للنفس - على حد تعبير ابن جني - أن تطيقه إلا أنه على تجشم واستكراه له^(٦٥) ، ثم قال : "ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان وميعاد) لقدرت على ذلك، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء (مؤسر وموقن) لقدرت على ذلك فقلت : مؤسر وميقن. وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه ويحدو طالب الاستخفاف عليه"^(٦٦)

ولعل استحسان العرب كل خفيف واستقباحهم كل ثقيل - جعلهم يكثر في كلامهم ما يستخفون، ويبتعدون فيه عما يستثقلون، فتوحوا الخفة في جميع كلامهم ، وتحرروا إليها كل سبيل، فعدلوا من صيغة إلى صيغة ، وقلبوا وبدلوا، وحذفوا وزادوا، وفكوا التضعيف وأدغموا، ونقلوا الحركات وأمالوها وقصروها وأطالوها ، وصححوا المعتل وأعلوا الصحيح، وهمزوا وسهّلوا، وحزّكوا الساكن وسكّنوا المتحرك. كل تلك الظواهر المتعارضة وغيرها من الظواهر التي أجراها العرب على بناء الكلمة، جعلت ثمة أسئلة تطرح نفسها، منها : هل يستقيم استحسان العربية الظاهرة ونقيضها في الباب الواحد؟ وأياً من هذه الظواهر آثرتها العربية لتحقيق الخفة وتجنب الثقل؟

فالاستفهام عن تعدد ظواهر العربية وتعارضها ، أو عن تناقض العربية في استحسانها المطرد والشاذ، ومعاقبتها بين الفصيح والأفصح، وغير ذلك من استفهامات آثرتها الدراسة في مقدمتها حول ما يبدو من مشكلات وتناقضات تتعلق بسنن العربية في بناء كلماتها وصياغة ألفاظها وظواهرها في الاشتقاق وعللها في الاستحسان والتقييح، والقبول والإنكار، والاستثناس والاستيحاء - كل ذلك وغيره هو ما تتعرض له الدراسة في مبحثها هذا بالتفسير والشرح والتمثيل ، وذلك على نحو مؤداه أن تجمع الدراسة بين الظاهرة ونقيضها، لتبين كيف جمعت العربية بينهما، واستحسنتهما في أمثلة الباب الواحد؟

هذا ، مع العلم بأنه لا يمكننا تفسير هذه التعارضات والتناقضات التي بدت في استحسان العربية للظاهرة ونقيضها وأمثلة القاعدة وشواذها - إلا باستدراك أسرار العربية واستذهان فلسفتها وتأول عللها في بناء كلماتها وصياغة ألفاظها بصفاتها دوالاً لمدلولاتها .

^(٦٥) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٥٣/١ ، ٥٤ ،

^(٦٦) ابن جني ، الخصائص ، ٤٩/١ ،

فإذا توخت العربية في ألفاظها الخفة والبعد عن الاستئثار، فإنها تحرت في دلالاتها الوضوح والبيان وأمن اللبس وخشية الوقوع فيه.

ومعنى هذا أن ثمة عللاً أخرى كعلة الفرق والدلالة وأمن اللبس وغيرها من علل المعاني - توختها العربية مع توخيها علة الخفة في اللفظ، بل قدمتها عليها إذا تعارضت علل اللفظ مع علل الدلالة؛ لأن عناية العربية بألفاظها إنما جاءت عناية بمعانيها.^(٦٧) فضلاً عن أن في ألفاظ العربية خفةً دون خفة وثقلاً دون ثقل، وأن العربية قد تقبل الثقل تتجنب به ما هو أثقل، وقد تتجشم المكروه تدفع به ما هو أكره؛ وبالتالي فلا تعارض إذاً أن توظف العربية الظاهرة ونقيضها طلباً للخفة، ولا تناقض أيضاً في استحسان العربية للثقل أو الغريب أو المتنافر أو المكروه طلباً للخفة؛ لأنها تدفع به ما هو أثقل في اللفظ مثل كسر الوزن أو القافية، وما هو أكره في المعنى مثل التباس الدلالة وغموضها.

وهذا ما ستوضحه الدراسة بالتفصيل والتمثيل في المباحث الآتية :-

٤- أ- العربية واستحسانها المطرد والشاذ

استحسنّت العربية إجراء بعض الظواهر الفونولوجية والمورفولوجية على بناء الكلمة، لما تحقّقه هذه الظواهر في الكلمة من خفة في النطق واختصار في الجهد، وهو قانون واحد إلا أنه عمل عدة ظواهر لغوية مختلفة في بناء الكلمة العربية وصياغة أبنيتها ، على نحو ما لاحظته النحاة واللغويون القدامى وعبروا عنه تحت (باب ما يثقل وما يُخفف)^(٦٨)، كما لاحظته اللغويون المحدثون وعبروا عنه تحت ما أسموه بـ (الاقتصاد اللغوي)^(٦٩).

بيد أن العربية مع استحسانها الظاهرة وأمثلتها المطردة في بناء الكلمة استحسنّت كذلك شواذها واستثناءاتها ، وهذا ما يدعو في ظاهره للعجب، إلا أن ذلك يفسر - في ضوء المعرفة بأسرار العربية وتأول عللها - بأن العربية إذا استحسنّت ظاهرة أعملت قاعدتها في كلماتها وتراكيبها واستحسنّت آثارها ومظاهرها المطردة في الكلمة؛ لما يتحقق معها من خفة في النطق واختصار في الجهد، غير أنها في الوقت نفسه لو حدث أن اعترضت ظواهر

^(٦٧) انظر : عبد القاهر الجرجاني ن دلائل الإعجاز ، تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، ٣٨٠

^(٦٨) انظر : ابن درستويه ، تصحيح الفصح ، تحقيق محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ٣٧٣ وما بعدها

^(٦٩) انظر : دكتور فخر الدين قباوة ، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ٣١ وما بعدها

طلب الخفة والاختصار علة أخرى من علل الدلالة كالوقوع في اللبس أو عدم الفرق ، أو حتى علة من علل اللفظ كالوقوع في كسر الوزن أو القافية أو غير ذلك من العلل التي تعد العربية الوقوع فيها أشد كراهة من الوقوع في عدم اتباع ظواهر الخفة والاختصار؛ لو حدث هذا الاعتراض فإن العربية تتجشم ثقل اللفظ وتقبل خروجه وشذوذه عن الخفة بل تستحسن ذلك لا لذاته بل لأن قائله يدفع به ما هو أشد ثقلاً وكراهة.

وهذا ما عبر عنه ابن درستويه بقوله : إن العرب قد تستعمل الكلمة الشاذة عن القياس، البعيدة عن الصواب، وتدع المنقاس المطرد؛ لأن الفصيح ما أفصح عن المعنى لا ما كثر استعماله.(٧٠)

ومن أمثلة استحسان العربية للمطرود والشاذ معاً ، ما استحسنته من إعلال الاسم المنقوص بحذف المقطع الأخير منه في حالة كونه نكرة مرفوعة أو مجرورة، في مثل قولنا : هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، أما إذا كان معرفاً فإنه يكتفى على حد تعبير النحاة بتقدير حركة الإعراب الكسرة أو الضمة نظراً لثقلهما على الياء.

وفي الوقت الذي استحسنت فيه العربية إعلال الاسم المنقوص بتقدير حركة الإعراب (الضمة أو الكسرة) على يائه منعاً من الثقل، وأطردت هذه الظاهرة في كل اسم منقوص طلباً للتخفيف - استحسنت في مواضع محددة رد الاسم المنقوص إلى أصله الصحيح، ومعاملته معاملة صحيحه، بإظهار يائه وعلامة الإعراب عليها . ويتضح هذا الاستحسان لنا مما قاله واستحسنته الفصحاء من شعراء العرب، من مثل قول الكميت : (المتقارب)(٧١)

خُرَيْعٌ دَوَادِيٍّ فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُرْخِي الإِزَارَا

حيث أجرى الكميت كلمة (دَوَادِيٍّ) وهي معتلة مجرى الاسم الصحيح الممنوع من الصرف، فأبقى ياءه في حالة الجر، وجره بالفتحة الظاهرة؛ ليتجنب بهذا الشذوذ كسر الوزن الشعري . ولو اتَّبَعَ المنقاس المطرد في بابه لقال : خُرَيْعٌ دَوَادٍ .

(٧٠) انظر : ابن درستويه ، تصحيح الفصيح ، ٣٦
(٧١) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٣٣٤/١

وهذا ما فعله الفرزدق في هجائه عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي حيث صحح المعتل (موالي)، وأجراه وهو اسم منقوص مجرى الاسم الصحيح في إظهار يائه وعلامة الإعراب عليها، تجنباً لكسر القافية، كما في قوله : (الطويل)

فلو كان عبدُ الله مَوْلَى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

ولو اتبع المنقاس المطرد في بابه لقال : مَوْلَى مَوَالٍ.

ويظهر قبول العربية لهذه الاستثناءات واستحسانها لها أن الأبيات رويت بها واستجازها فصحاء العربية ونقادها على نحو ما دعوته تحت باب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) أو (الضرورات الشعرية)، بل صنفوها من الضرورات الحسنة لأنها من باب رد القاعدة إلى أصلها ، على نحو ما نجده وصرح به كل من السيرافي والمرزباني وابن جني.^(٧٢)

ويعود استحسان العربية لاستثناءات إعلالها الاسم المنقوص كما في قول الكميت (دَوَادِي) - إلى أن الشاعر تفادى بها كسر الوزن الشعري ، وكأن الشاعر آثر صحة الوزن الشعري وعدم الوقوع في كسره على إعلال المعتل، وذلك لأن كسر الوزن أقبح على قائله في العربية من عدم إعلال المعتل أو المنقوص وإجرائه مجرى الاسم الصحيح .. وكأن الشاعر تجشم المكروه لدفع ما هو أكره، ومن ثم استحسن قوله؛ لأنه من باب ارتكاب أخف الضررين أو لنقل أخف الضرورتين.

وهذا ما يفسر لنا مذهب ابن جني في استحسان الشواذ أو قبول الضرورات ، حيث نجده قد استحسن من الكميت تصحيح المعتل وإجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح في قوله (خُرَيْعُ دَوَادِي) في البيت السابق، وفي الوقت نفسه يستقبح نفس الضرورة وهي تصحيح المعتل وإجراؤه مجرى الصحيح (على شاعر آخر على نحو ما أخذه على الشاعر قيس بن ربيع العبسي في قوله : (الوافر)^(٧٣)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى بما لاقت لبونُ بني زيادِ

^(٧٢) انظر : السيرافي ، ضرورة الشعر ، ٣٤ وما بعدها.
وانظر : المرزباني ، الموشح ، ١٣٠ ، ١٣١ ، وانظر : ابن جني : الخصائص ٣٣٤/١
^(٧٣) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٣٣٣/١ ، وانظر : المرزباني ، الموشح ، ١٣١

حيث أجرى الفعل المعتل (يأتيك) مجرى الفعل الصحيح، فأبقى حرف العلة وحركه ثم حذف حركته جزماً بلم.

ويعود السبب في استحسان ابن جني لضرورة الكميت واستقباح نفس الضرورة على العبسي - إلى أن الكميت ارتكب ضرورته في رد القاعدة إلى أصلها لينقادي بها ضرورة أقبح وهي كسر الوزن الشعري ، أما العبسي فقد ارتكب ضرورته وهو غير مضطر إليها لأنه يتقادي بها زحافاً مستجازاً . وهذا قول ابن جني : "أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الفصحاء الجفاة لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ... وإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرًا لا يزاحفه زحافاً فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته مخافة كسر وزنه"^(٧٤) وقد مثل ابن جني على هذا القول بالبيتين السابقين.

ولعل فيما ألفه النحاة واللغويون والنقاد في باب الضرورات الشعرية من كتب عديدة دليلاً على كثرة الكلمات والتراكيب التي خرج بها فصحاء العرب عن المطرد من قواعد العربية ، حتى ألفت في ذلك كتب كثيرة مثل : ضرورة الشعر للسيرافي، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقران القيرواني ، وضرائر الشعر لابن عصفور .. وكلها كتب نحا فيها أصحابها إلى تصنيف الضرورات الشعرية وتقسيم خروجات الشعراء عن المؤلف من كلام العرب إلى مستحسن وقبيح وبين وبين، وأجمعوا على أن المستحسن من الضرورات ما يرد فيه الشاعر الكلمة إلى أصلها خشية من الوقوع في كسر الوزن أو القافية، كأن يقصر الممدود أو يصرف الممنوع أو يصحح المعتل أو يقصر حركة أو يمد أخرى . فكل هذا مستساغ عندهم رغم ما فيه من ثقل أو كراهة لأن الشاعر يتقادي به ما هو أثقل وأكره وهو كسر الوزن والقافية.

ومن الشواذ التي استحسنتها العربية مراعاة لعة اللبس وخشية الوقوع فيه تصحيح الفعل الماضي الناقص، ورده إلى أصله عند إسناده إلى ألف الاثنين، في مثل قولنا : غَزَوَا وَرَمَيَا، وذلك بخلاف ما استحسنته - اطراداً - من إعلال الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلها في كل فعل ماض ناقص ، مثل : غزا ورمى ونما وقضى وسما ومضى .

^(٧٤) ابن جني : الخصائص ، ٣٣٣/١

فالعربية صححت حرف العلة (الواو أو الياء) في مثل (غزوا ورميا)، ولم تقلبها ألفين على نحو ما فعلته اطرادًا في سائر كل فعل ناقص تحركت فيه الواو والياء وانفتح ما قبلهما.^(٧٥) والسبب في استحسان هذا التصحيح يعود إلى أن إعلال مثل غَزَوًا وَقَضِيَا أَلْفًا فنقول غَزَا و قَضَا (باجتماع ألفين ، مما يوجب حذف إحداهما فنقول غَزَا وَقَضَى حتى لا يلتقي ألفان أو حركتان على نحو ما أشرنا قبل ذلك)يؤدي إلى التباس الفعل المسند إلى ألف الاثنين بالفعل المسند إلى الفاعل المفرد الغائب.وهذا ما ذكره سيبويه بقوله: " ومثل ذلك قولهم : رميًا فجاءوا بالياء ن وقالوا غَزَوًا فجاءوا بالواو؛ لئلا يلتبس الاثنان بالواحد".^(٧٦)

ومن ثم استحسنت العربية تصحيح الواو والياء في مثل الأمثلة السابقة رغم أنها بخلاف المطرد المعتل من أمثلة الكلمات التي تحركت فيها الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما؛ لأن في تجشم تصحيح المعتل، واللجوء إلى ما فيه من ثقل وزيادة في الجهد دفعًا لما هو أثقل وأكره وهو التباس الكلمات ودلالاتها.

ومن الشواذ التي استحسنتها العربية أمنًا للبس وخشية الوقوع فيه ما ذكرناه قبل ذلك من عدم حذف الضمير المتحرك (ألف الاثنين) في الفعل المضارع عند توكيده بنون التوكيد الثقيلة، في مثل قوله تعالى (فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)^(٧٧).

وذلك بخلاف المطرد المنقاس من حذف الضمير في مثل قولنا : لَتَعْلَمَنَّ ، وَلَتَعْلَمَنَّ ، بحذف واو الجماعة وياء المخاطبة منعًا من التقاء ساكنين على حد تعبير القدامى، أو بتقصير حركة الضمير تعديلًا للمقطع المكروه على حد تعبير الدراسة على نحو ما سبق ذكره.^(٧٨)

والسبب في إبقاء العربية لألف الاثنين في مثل (وَلَا تَتَّبِعَانَّ) مع ما فيها من ثقل مقطعي – أن حذف هذه الألف أو بمعنى أصح تقصيرها يؤدي إلى التباس الفعل (تَتَّبِعَانَّ)

^(٧٥) انظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق الدكتور حسن هندواي ، دمشق ، ٢٠١٩ ، ٦٦٧/١٩٨٥ ، ٦٦٨ ، وانظر كذلك ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩٨/١٠ ، ٩٩ ،

^(٧٦) سيبويه ، الكتاب ، ٤ / ١٥٦ ،
^(٧٧) سورة يونس: من الآية ٨٩

^(٧٨) انظر البحث في مبحثه الخاص بعلة الوجوب ومظاهر تأثر الكلمة بها

بالفعل (تَتَّبَعَنَّ) أي التباس الفعل في إسناده بألف الاثنين بالفعل في إسناده بضمير المفرد في حالة الوقوف عليه.

ومما استحسنته العربية من الشواذ تجنباً لنسيان أصل الكلمة والتباسه بغيره من أصول الكلمات - كلمة (قِرْوَاحٍ وَدِرْوَاسٍ) حيث لم تقلب فيها الواو إلى ياء مناسبة للكسرة التي قبلها مع ضعف الفاصل، على نحو ما هو مطرد في مثل قولهم : (صَبِيَّةٌ وَفَتِيَّةٌ وَنَاقَةٌ عَلَيَّانِ وَدِيَّةٌ مَهْيَارٌ) بدلاً من (صَبْوَةٌ وَفَتْوَةٌ وَنَاقَةٌ عَلَوَانٌ وَدِيَّةٌ مَهْوَارٌ)، وذلك لأن إجراء قاعدة التخفيف والمناسبة بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها في مثل (قِرْوَاحٍ وَدِرْوَاسٍ) وهما بوزن فِعْوَالٍ - يجعلهما ينتبسان بما هو أصله ياء ووزنه فِعْيَالٍ مثل (سِرْيَاحٍ وَكِرْيَاسٍ)، ولا يجوز هذا القلب إلا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة؛ لأن الأصلي يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله ، كما في قولك : عَلِيَّةٌ بِالْقَلْبِ بَدَلًا مِنْ عَلْوَةٍ ، لأن الياء فيها يعرف أن أصلها واو ، لأننا نقول : عَلَوْتُ وَعَلُوٌّ وَعَلْوَةٌ وَعِلَاوَةٌ وَيَعْلُو. (٧٩)

فمن ينظر في معظم قواعد الإعلال والإبدال وظواهر الخفة في بناء الكلمة في العربية، يجد أن العربية استثنت من كل قاعدة أمثلة استعملتها على ثقلها دون تخفيف ، وسبب ذلك إما أن يكون أمناً لالتباس أصل الكلمة بأصول غيرها أو لالتباس دلالتها بدلالة غيرها، كما في (الترهُوكُ والتدَهُورُ والتسَهُوكُ) فلم تهمزحتى لا يُظَنَّ أن أصلها همزة، وإما أن تكون الكلمة المستثناة أو الشاذة في معنى كلمة لا بد من تصحيح الواو والياء فيها، كما في (عَوَرَ وَصَيَّدَ) صحتا لأنهما في معنى (اعْوَرَ وَاصْيَدَ)، وكما في (اعْتَوَّنُوا وَاهْتَوَّشُوا) صحتا لأنهما في معنى (تعاونوا وتهاوشوا) ؛ وإما أن يقصد بالشاذ أن يبقى منبهاً على أصل بابه أو أصل قاعدته أو ظاهرته، مثل إبقاء العربية على (حِيَوَةٌ وَعَوِيَّةٌ) تنبيهاً على أصل (سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيِّنٌ)، وبقاء مثل (اسْتَحْوَزَ) منبهاً على أصل (استقام واستفاد واستشار)، واستعمال (يُؤَكِّرُهُمْ وَتَرَآيَاهُ) منبهاً على أصل (يُكْرِمُهُمْ وَتَرِيَاهُ).

وكل هذه الأمثلة الشاذة عن بابها استحسنتها العربية في الكلمة - على نحو ما ذكر ابن جني - لا عن استحكام علة من لفظها، وإنما استحسنتها في موضعها، إما لعدة خاصة فيها، وإما لتبقى هكذا شاذة منبهة بشذوذها على أصل بابها، وعلينا أن نقولها بحيث

(٧٩) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ١ / ١٣٨-١٣٩

سمعتها عن العرب، ونعتذر لها وننسبها إلى أنها استحسان منهم على ضعف. ثم عقب ابن جني في آخر الباب بأن هذه الشواذ لا يقاس عليها لأنه لم تستحكم علتها، وإنما خرجت عن أصلها تبيهاً وتصرفاً واتساعاً. (٨٠)

وخالصة هذا الباب أن العربية استنثت من كل ظاهرة أو قاعدة من قواعد الخفة والسهولة - بعض الكلمات التي لم تجر عليها قاعدة التخفيف ، وأبقتها على ثقلها واستعملتها في كلامها بل استحسنت في هذه الكلمات الثقل وخروجها عن الخفة المطردة في بابها، لأن العربية تدفع بتجشمتها هذا الثقل المكروه ما هو أثقل وأكبر كالوقوع في كسر الوزن أو القافية أو التباس الكلمات ودلالاتها.

وهذا ما يفسر لنا ما سألناه في مقدمة الدراسة : كيف تستحسن العربية الثقل الشاذ مع استحسانها المطرد الخفيف السهل من بابها.

٤ - ب جمع العربية في استحسانها بين تسهيل الهمزة حرف علة وقلب حرف العلة همزة

تحت العربية في بناء كلماتها واشتقاق صيغها إلى تسهيل الهمزة إلى حرف علة واو أو ألف أو ياء، وهذا مطرد مع قانون الخفة والسهولة الذي تتوخاه العربية في كلماتها، على نحو ما نجده متبعاً في لغة أهل الحجاز ولغة قريش، كما جاءت بعض قراءات القرآن الكريم أصلاً لا فَرْشاً^(٨١) كما في قراءة نافع لمثل كلمة (المؤمنون والأرض) بتخفيف الهمزة واوًا وألفاً أو بعض الأحرف من رواية حفص عن عاصم، كما في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)^(٨٢) بتخفيف الهمزة واوًا ، وعلى نحو ما نجده من قلب الهمزة حرف علة، إذا جاءت ساكنة بعد همزة في أول الكلمة مثل : أَمَنَ - آمِنَ ، إِيمَانٌ - إِيْمَانٌ ، أُوْمِنُ - أُوْمِنُ ، مثل ما نجده في (آبار وآرام) فإنهما محولان عن: أَبَارٌ مقلوب أَبَارٌ ، وَأَرَامٌ مقلوب أَرَامٌ.

والملاحظ أن كل هذا معلل صوتياً لأنه جارٍ على قوانين السهولة والتيسير؛ لأننا بلا شك نجد سهولة في إبدال الهمزة (وهي صوت حنجري صعب) حرفَ علةٍ، أو في حذفها مع

^(٨٠) انظر : ابن جني ، الخصائص ، باب في الاستحسان ، ١٣٩، ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، وانظر له كذلك : الخصائص ، باب تخصيص العلل ، ١٤٦ / ١
^(٨١) الأصل والفرش مصطلحات في علم القراءات ، يعني بالأول القواعد والأصول المتبعة والمطرودة في القراءة على امتداد القرآن الكريم كله ، في حين يعني بالمصطلح الثاني قراءة بعض أحرف القرآن في موضعها بطريقة خاصة لا تتبعها القراءة في غير هذه المواضع من القرآن انظر : ابن الجزري ، طيبة النشر في القراءات العشر ، تحقيق علي محمد الضباع ، الإدارة العامة للمعاهد ، ١٩٧٧م ، ٣٠ / ١ ، وانظر كذلك : الإمام أبا شامة ، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للشاطبي ، تحقيق لكتور إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ٣١٩
^(٨٢) سورة الاخلاص: ٤

إطالة الحركة قبلها. ومن ثم فلا عجب ولا استغراب من انتحاء العربية حذف الهمزة أو إبدالها حرف علة.

أما التعجب والاستغراب فإننا نجد بحق في همز العربية بعض كلماتها همزاً أثار معظم المشتغلين بالدرس الصوتي والصرفي قديماً وحديثاً، كل يحاول تفسيره، فكان ما بينهم خلافاً أكثر من كونه اتفاقاً؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن قلب حرف العلة في الكلمة همزة قلب لها من السهولة إلى الصعوبة، ومن الخفة إلى الثقل، وهذا ما لا يتفق وما تتوخاه العربية في ألفاظها من خفة وسهولة.

ولقد تعددت صور قلب الواو والياء همزة في العربية، إذ ذكر النحاة والصرفيون سبع صور أساسية^(٨٣)، بيد أن الدكتور عبد الصبور شاهين استطاع أن يردها فقط إلى حالتين اثنتين^(٨٤)، وهما:

الحالة الأولى: تتمثل في وقوع حرف العلة بعد ألف زائدة مع قربها من طرف الكلمة

أو آخرها ، وهذا ما ذكره القدامى في أربع صور ، وهي :

الصورة الأولى: وقوع العلة بعد ألف (فَاعِل) أُعِلَّت عين فعله كما في :

قام - قاوم - قائم

صام - صاوم - صائم

باع - بايع - بائع

سال - سائل - سائل

والصورة الثانية: وقوع حرف العلة بعد ألف (فَعَائِل) على أن يكون زائداً في المفرد،

ووزن الكلمة فَعُول أو فَعِيلَة، كما في :

عَجُوز - عَجَاوِز - عَجَائِز

صَحِيفَة - صَحَائِف - صَحَائِف

وجاء في الفصحى بقاء الواو والياء كما هما أو قلبهما همزة بعد ألف (مفاعِل) جمعاً، وكانتا

أصليتين في المفرد الذي هو بوزن (مفعلة)، كما في :

^(٨٣) انظر هذه الصور وأمثلتها وتفسير الصرفيين لها : ابن يعيش ، شرح المفصل ٦٦/١٠ وما بعدها ، وانظر : الرضي ، شرح الشافية ، ١٢٧/١ وما بعدها ، وانظر : أبا حيان ، ارتشاف الضرب ، تحقيق دكتور رجب عثمان ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ٢٥٦/١ وما بعدها

^(٨٤) انظر : دكتور عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٧٧

مَعِيشَةٌ - مَعَايِشٌ - وَمَعَايِشٌ
مُصِيبَةٌ - مَصَائِبٌ - وَمَصَائِبٌ
مَنَارَةٌ - مَنَاورٌ - وَمَنَائِرٌ

والصورة الثالثة من قلب حرف العلة همزة بعد الألف الزائدة ما نجده في اشتقاق الأسماء بوزن فعال (بتثليث الفاء) من الفعل الناقص ، كما في :

سَمَوا - سَمَاءٌ

دُعَوا - دُعَاءٌ

بَنَوا - بِنَاءٌ

عَطَوا - عَطَاءٌ

والصورة الرابعة من قلب حرف العلة همزة بعد الألف الزائدة وقوع الواو أو الياء بعد ألف (فواعل وفياعل) وقبل الألف واو أو ياء، أي تتوسط ألف (فواعل وفياعل) واوَيْن أو ياعَيْن أو واو وياء، مع قرب الواو أو الياء الأخيرة من طرف الكلمة ، كما في :

نَيَّفٌ - نَيَّافٌ - نَيَّافٌ

عَيَّلٌ - عَيَّاولٌ - عَيَّائِلٌ ثم تحولت إلى عَيَّائِلٌ بمد كسرة الهمزة.

أَوَّلٌ - أَوَّاولٌ - أَوَّائِلٌ

أما إذا ابتعدت الواو أو الياء عن آخر الكلمة لم تقلب همزة ، كما في :

طَؤُوسٌ - طَؤَؤِيسٌ

نَؤُوسٌ - نَؤَؤِيسٌ

أما في الحالة الثانية : التي ذكرها الدكتور عبد الصبور شاهين وهي خاصة بالواو فقط ، وهي أن تقع الواو في أول الكلمة ^(٨٥)، وهذا ما عده الصرفيون في ثلاث صور ^(٨٦) حيث تقع الواو في أول الكلمة ثم يليها واو صامتة مثلها، فيلتقي بذلك واوان كما في (وواصل جمع واصل)؛ أو يليها واو مد كما في (وؤلى أنثى الأول)، أو تجيء الواو أصلية

^{٨٥} انظر : أمثلة هذه الحالة عند الدكتور عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٧٩
^{٨٦} انظر صور قلب الواو همزة وأمثلة ذلك عند القدامى : الرضي ، شرح الشافية ، ٧٦/١ ، ٧٨ ، ٩٧ ، وانظر : أبا حيان ، ارتشاف الضرب ، ٢٥٦/١ ، ٢٥٩/١

في أول الكلمة مفردةً مكسورةً أو مضمومةً ضمةً أصليةً ، ونوضح هذه الصور الثلاث فيما يلي :

١- إذا جاءت الواو في صدر الكلمة ثم يليها واو صامتة مثلها، فيلتقي بذلك واوان ، كما في :

وَوَاصِلٍ (جمع وَاصِلَةٌ) - أَوَّاصِلٍ

وَوَاقٍ (جمع وَاقِيَةٌ) - أَوَّاقٍ

وَوَاوِلٍ (جمع أَوَّلٍ) - أَوَّائِلٍ

٢- أن تأتي الواو في صدر الكلمة ثم يليها واو مد (حركة طويلة) ، مثل :

وُؤْلِي (أنثى الأَوَّل) - أُوْلِي

٣- أن تجيء الواو في أول الكلمة مكسورة أو مضمومة ضمة لازمة ، كما في :

وُجُوهُ - أُجُوهُ

وُقُتَّتْ - أُقُتَّتْ

وِشَاح - إِشَاح

وِعَاء - إِعَاء

ولقد كانت هذه الكثرة الكاثرة من الكلمات التي قلبت فيها الواو أو الياء أو الألف همزة مثار اختلاف بين المشتغلين بالدرس الصوتي والصرفي قديمًا وحديثًا، لأن هذه الكلمات على نحو ما ذكرنا استحسنتها العربية وقاست عليها اشتقاقاتها وأبنيتها، في الوقت الذي تخالف فيه سننها العام المتمثل في التماسها الخفة عند صياغة ألفاظها واشتقاق أبنيتها . وهنا يأتي السؤال كيف تحوّل العربية صوت العلة وهو من الأصوات السهلة في النطق إلى صوت الهمزة وهو من أعمق الأصوات وأعسرها؟

وهذا السؤال كان واحدًا من الأسئلة التي طرحتها الدراسة في مقدمتها ووعدت بالإجابة عليه، ولذا فإننا بمشيئة الله تعالى - سنذكر هنا سبب لجوء العربية في اشتقاقاتها إلى الهمزة بدلًا من الواو أو الألف أو الياء ؟ حيث نعرض هنا تعليقات القدامى لظاهرة الهمز في العربية، ثم تفسيرات المحدثين لهذه الظاهرة، ثم نعقب في النهاية بتعليق الدراسة

ونقدتها لتعليقات القدامى وتفسيرات المحدثين ، مع بيان رؤيتها الخاصة في تفسير هذه الظاهرة .

فقد فسر الصرفيون القدامى ظاهرة الهمزفي العربية بأن كلاً من الواو والياء التي تنقلب إلى همزة في صيغة (فاعل مثل صاوم) و (فعال بتثليث الفاء كما في سماء) و (فاعيل مثل صحايف) و (فواعل مثل فوايد) و (فعاول مثل عجاوز) و (ومفاعل مثل مصاوب) ؛ إما أن تكون أصليةً مُعلَّاةً في الفعل أو الاسم، كما في (صاوم التي تعود إلى صام المنقلبة عن صوم) ، و (مُصيبة التي تعود إلى صاب المنقلبة عن صيب) ، وإما أن تكون زائدة في الاسم المفرد كما في (صحيفة وعجوز وواصل)؛ وهذا يسوغ ويسهل قلبها عند اشتقاق اسم الفاعل أو إحدى صور الجمع المشار إليها.

بالإضافة إلى ما سبق تأتي قاعدة أساسية عند القدامى وهي أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، كما في الفعل الأجوف (قول - قال) ، (وبيع - باع) .. وهذا عين ما تم في كل الأمثلة السابقة لأن (الألف الزائدة) في صيغة فاعل أو فعال أو في إحدى صيغ الجمع حاجز ضعيف ، ومن ثم قلبت الواو والياء في كل الأمثلة السابقة ألفاً، فاجتمع عندنا ألفان، وهذا ما لا يجوز، كما نص على ذلك ابن جني وابن يعيش.^(٨٧)

ولما التقى ألفان ليس ثمة إلا واحدة من اثنتين : إما أن تحذف الألف ، وإما أن تحرك وتقلب، لكن الحذف غير مستساغ هنا حتى لا يلتبس اسم الفاعل بالفعل، أو يختل بناء الجمع .. ومن ثم ليس أمامنا إلا التحريك والقلب، إذ يقول ابن يعيش ب : "أن الألف إذا حُركت صارت همزة".^(٨٨) فضلاً عن أن كلاً من الواو والياء وقعتا بعد ألف زائدة من ناحية، ومن ناحية أخرى وقعت في طرف الكلمة أو قريبة من الطرف كما في (سماو) أو في (صحايف) وغيرها من صيغ الجمع - وكل هذا يضعفها ويؤهلها للقلب.

بيد أن كل ما ذكره لنا القدامى لا يعلل إلا مشروعية قلب الواو والياء ، وليس مشروعية قلبها همزة .. حتى طلع علينا التفتازاني في شرحه التصريف بقوله: "واسم الفاعل من الثاني المجرد المعتل عينه بالهمزة سواء كان واوياً أو يائياً (كصائن وبائع) والأصل

^(٨٧) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ٦٦/١٠ ، وانظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ٩٣/١ ، ٩٤

^(٨٨) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٦٦/١٠

صاون وبايح، قلبت الواو والياء همزة، لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما ، هكذا قال بعضهم ، والحق أنهما قلبتا ألفًا كما في الفعل ، ثم قلبت الألف المنقلبة همزة، ولم تحذف لالتقاء الساكنين، إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس، واختص الهمزة لقبها من الألف مخرجًا^(٨٩).

وتعد عبارة التفتازاني . "أن الهمزة في هذا المقام أخف منهما" مفتاحًا لفهم باب الهمزة كله ، وهو ما تحاول الدراسة إثباته، لأن العربية قد تهرب من الصوت الخفيف إلى الصوت الثقيل، لأن الصوت الخفيف قد يصير أثقل في النطق من الصوت الثقيل إذا جاور صوتًا آخر قريبًا منه أو مماثلًا له في المخرج، في حين يكون الصوت الثقيل أبعد في المخرج وبالتالي أخف، لأن تباعد الصوتين في المخرج أخف في النطق من تقاربهما فيه . وهذا ما أشار إليه ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة وهو ما ستفصل الدراسة القول فيه في مبحثها الأخير.

كما أن عبارة التفتازاني هذه تؤكد على أهمية دراسة الصوت اللغوي دراسة تركيبية فونولوجية Phonology وليست تجريدية نظرية Phonetic، لأن اللغة ليست أصواتًا مفردة، بل هي أصوات مركبة داخل كلمات وجمل .. وهذا عين ما أدركه المتكلم العربي بحسه اللغوي في نطقه لكلماته واشتقاقاته الألفاظ، إذ كان يتجشم في كلامه الثقيل في ذاته ليتجنب به ما هو أثقل وأكراه إليه في كلامه؛ لأنه أدرك أن ثقلاً في مقام قد تُعدُّ خفة وسهولة في مقام آخر.

وأخيرًا يأتي تفسير القدامى لقلب الواو همزة ، إذا اجتمعت في أول الكلمة مع واو مثلها كما في (وَوَاصِلٌ __ أَوَاصِلٌ ، وُؤَلَى __ أُولَى) - بأن العربية تكره توالي مثلين واجتماع الواوين^(٩٠) لثقلهما.

أما المحدثون فقد اختلفوا في تفسير الهمزة في العربية، حيث ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن معظم هذا الهمز جاء من باب ما أسماه بالحدلقة اللغوية والمبالغة في التفصح، حيث كان الحجازي يسهل الهمزة الأصلية والمنقلبة في الكلمة، وإذا أراد التفصح أو

^{٨٩} التفتازاني ، شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ .
^{٩٠} انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٩١/١٠ .

الجد في كلامه عاد إلى ما اعتمدته الفصحى في تحقيق ألفاظها فهمز في كلامه ما حقه الهمز مثل : **سائل من (سأل)** وقاس عليها بالخطأ على حد تعبير الدكتور رمضان فهمز ما ليس حقه الهمز، فقال : **سائل من سال فهو سائل ، ويائع ، وصائم وغيره ، كذلك الحال قال : سائل ثم قاس عليها خطأ وحذقة في التفصح فقال : صحائف ورسائل وعجائز ومعائش ، ونيائف.**(٩١)

ولا يرى الباحث استقامة فيما ذهب إليه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب؛ لأن الحجازيين الذين يميلون بطبعهم إلى تسهيل الهمزة، لا يمكن أن يهمزوا كل هذا الكم الهائل من الكلمات التي أصلها الواو أو الياء، ويكون السبب في ذلك حذقة لغوية ومبالغة منهم في التفصح أو قياساً خطأ منهم .. فكيف يمكن للحجازيين وهم الذين أخذت عنهم معظم كلمات اللغة وقواعدها - أن يهمزوا كل هذه الكلمات على سبيل الخطأ أو الحذقة والمبالغة في التفصح؟!!

ويفسر **(برجشتراسر)** ظاهرة قلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف مد في العربية بأنه قانون عام لا يُخالف في اللغات السامية : العربية والأكدية والآرامية.(٩٢) ولكن **(هنري فليش)** يفسر هذه الظاهرة بقانون المخالفة الصوتية، التي تلجأ إليها العربية وغيرها من اللغات السامية لكرهه النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه : كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، ثم أضاف إلى ذلك الواو مع الكسرة كما في : **سماو - سماء ، فوايد - فوائد ، وعجاوز - عجائز.**(٩٣)

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فيلخص قضية الهمزة في العربية بقوله : "والنظرة الأولى لهذه القواعد ترى أن الواو والياء قد جاءت كل منهما في سياق صوتي واحد ، رغم اختلاف القواعد، فالواو والياء، قد وقعتا بعد فتحة طويلة زائدة في المواضع الأربعة، وعلى ذلك فإن سبب وجود الهمزة في أمثلتها واحد ، وما تعدد القواعد سوى عملية تصنيف للأمثلة فيما نرى"(٩٤)

(٩١) انظر : دكتور رمضان عبد التواب ، مشكلة الهمزة في العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ١٤٢ وما بعدها
(٩٢) انظر : برجشتراسر ، التطور النحوي ، أخرجه وصححه الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ٤٩
(٩٣) انظر : هنري فليش ، العربية الفصحى ، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ٦٢
(٩٤) الدكتور عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٧٧

ثم فسر الدكتور عبد الصبور شاهين أمثلة هذه الظاهرة في قلب واوها وبائها الواقعة بعد ألف المد همزة؛ بتصحيح المقاطع والبعد عن الكراهة الناجمة عن توالي الحركات وازدواجها كما في : **قاول - قائل ، وصحايف - صحائف** ، ثم زاد ما أسماه بالقفل المقطعي في تحول : **كساو - كسا - كساء** ؛ تجنباً لثقل الوقوف على مقطع مفتوح على حد تعبيره.^(٩٥)

وتعتمد الدراسة هذا التفسير في كونه متماشياً مع ما تثبته لطبيعة اللغة العربية وسنن تطورها من أنها تسعى للخفة والسهولة، وأنها قد تلجأ في تحقيق ذلك إلى الصوت الصعب بدلاً من السهل، وذلك إذا نجم عن هذا الصوت السهل في موضع - ضعف أو انزلاق مقطعي أو صعوبة مقطعية ، في حين يمثل الصوت الصعب في هذا الموضع خفة وتصحيحاً مقطعيًا وسهولة فونولوجية في نطق الكلمة. وهذا ما تفسر به الدراسة كل مواضع قلب الواو والياء همزة ، فالهمزة رغم صعوبتها في ذاتها أخف من الواو أو الياء سواء في وقوعها بعد الألف أو الحركة الممدودة، أم في مجيئها قبل واو المد أو الواو الصامتة ، كما في (**سماو - سماء / وصحايف - صحائف ، عجاوز - عجائز / ونيأيف - نيأيف / وقاول - قائل ، وبأيع - بائع ، وكما في وؤلى - أولى / وواصل - أواصل**)؛ وذلك لما تحققه الهمزة في مثل هذه المواضع من سهولة صوتية بمخالفة الحركات وتصحيح المقاطع ، وتجنب للكراهة المقطعية وثقل النطق وصعوبته الناجمة عن توالي الحركات أو أشباه الحركات سواء في أول الكلمة كما في : **وؤلى ، وواصل** ، أم في وسطها كما في : **صحائف عجاوز ونيأيف** ، أم في آخرها كما في : **كساو وبنأي**.

غير أن مسألة (قفل المقطع) بالهمزة بدلاً من الحركة المفتوحة جعلت الدكتورة ديزيرة سقال تفسر الاسم الممدود (**صفراء**) بأنه محول من الاسم المقصور (**صَفْرَى**)^(٩٦) .. في حين يرى الباحث أن هذا التفسير مبالغ في التأول ، لأن الهمزة في مثل (**صفراء وخضراء**) ليست منقلبة بل هي مزيدة للتأنيث كما زيدت في (**أصفر وأخضر**) عند اشتقاق الصفة من

^{٩٥} انظر : دكتور عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٧٧ وما بعدها
^{٩٦} انظر : دكتورة ديزيرة سقال ، الصرف وعلم الأصوات ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ١٥٧ - ١٥٨

الصفرة والخضرة ، فجاءت العربية منهما بصيغتين : **أفعل فعلاء** بقولها : **أصفر صفراء**
وأخضر خضراء.

ومن ثم يتبين لنا ضرورة قلب الواو والياء ووجوب التخلص منهما في مثل هذه المواضع السابقة؛ وتفسير ذلك يعود إلى ما يترتب عليهما من توالي ساكنين بتعبير النحاة القدامى، أو من انزلاق مقطعي وتوالي الحركات أو أشباه الحركات بتعبير المحدثين، وكل هذا مما لا تستسيغه العربية .

بيد أن كلاً من تفسير القدامى والمحدثين لظاهرة الهمز أو قلب الواو والياء همزةً في العربية، جاء قاصراً على بيان ضرورة قلب الواو والياء ووجوب تحولهما في المواضع السابقة عن كونهما حرفي علة أو كونهما حركتين أو شبه حركتين؛ لأنهما في تلك المواضع تأتيان مسبوقتين أو متلوّتين بحركة أو شبه حركة أو حرف علة؛ ومن ثم لزم القلب هنا لأنه يمتنع في العربية أن يلتقي حركتان أو شبه حركتين . وهذا ما ألمح إليه النحاة القدامى، وبينه اللغويون المحدثون أمثال الدكتور عبد الصبور شاهين وبرجشتراسر وهنري فليش، على نحو ما أسلفت الدراسة بيانه .

ومعنى ذلك أن السؤال عن ظاهرة الهمز في العربية لا يزال قائماً، وأن هذه الظاهرة تبقى حتى الآن غير مفسّرة التفسير الكافي أو المقنع، لأن كلاً من القدامى والمحدثين لم يفسروا ظاهرة الهمز في العربية، وإنما فسّروا ظاهرة القلب؛ حيث جاءت تفسيراتهم جميعاً قاصرةً على بيان ضرورة قلب الواو والياء ووجوب تحولهما عن حالهما، لكنهم لم يفسروا لماذا جاء قلب الواو والياء وتحولهما همزةً دون غيرها من حروف العربية رغم ما في الهمزة من صعوبة ؟

وهذا ما تتفرد ببيانه هذه الدراسة، حيث توضح أن الهمزة صوت حنجري عميق، تُعدُّ من أعمق أصوات العربية ، وعندما يُراد بها التخفيف أو التسهيل في الكلام، إما أن تخفف بأقرب الأصوات مجاورة لها، وهو الهاء أو العين وهما من حروف الحلق التي لا تخفى صعوبتها؛ وإما أن تُخفف إلى أحد حروف العلة الواو أو الياء أو الألف، وهذا ما اختارته العربية بالفعل لتخفيف الهمزة والتخلص من ثقلها؛ نظراً لتقارب هذه الأصوات من صوت الهمزة في الصفة، فكلها أصوات هوائية جوفية، على نحو ما صرح بذلك الخليل بن أحمد

في قوله : "والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد؛ لأنها هوائية في الهواء لا يتعلق بها شيء." (٩٧)

والذي يؤكد لنا قرب ما بينهما ما لا يخفى علينا مما يحدث للهمزة من تسهيل وتخفيف للوقفة الحنجرية فيها، فنتحول بذلك من صوت انفجاري إلى صوت احتكاكي، وصفه علماء الأصوات المحدثون بأنه أشبه ما يكون بصوت العلة. (٩٨)

وفي المقابل عندما أريد التخلص من ثقل الواو أو الياء في مواضعهما الصوتية السابقة، أبدلتا همزة؛ نظراً لتبادل القلب بين الهمزة وحروف العلة من ناحية، ولقرب ما بينهما في صفة الصوت من ناحية أخرى .

٤ - ج استحسان العربية لكل من الحذف والزيادة

عرفنا أن ثمة قانوناً عاماً يحكم العربية في نشأتها وتطورها وهو قانون الاستخفاف والبعد عن الثقل ، الأمر الذي يفسر لنا ما نراه من ظواهر صوتية مثل الحذف؛ لأن فيه اختصاراً للجهد والوقت واقتصاداً فيهما، سواء عند أداء اللغة أم تلقيها أم اختزانها . لكن ما يبدو غير مسوّغ أو مبرّر أن تتحو العربية أحياناً إلى ممارسة مظاهر الزيادة على صيغ الكلمة سواء في أولها كزيادة ألف الوصل أم في آخرها كزيادة الألف والتاء المربوطة وهاء

(٩٧) الخليل بن أحمد ، العين ،تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد ، ١٩٦٧م ، ٦٥/١ ، وانظر معطيات علم الأصوات الحديث في وصف كل من الهمزة وأصوات العلة ، وبيان علاقة القربى بينهما؛ حيث ذكر D . Jones أن أصوات العلة" أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها، على شكل مستمر من البلعوم والقم ، دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه، أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً " D . Jones, An Outline of English Phonetics, Cambridge, 1947, P.97.

كما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور كمال بشر بأن الهمزة صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس .انظر: الدكتور أنيس ، الأصوات اللغوية ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ٨٣ ، وانظر: الدكتور كمال بشر ، علم اللغة: الأصوات ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ١٤٣

لكن الدكتور عبد الرحمن أيوب والدكتور رمضان عبد التواب يعترضان على هذا الوصف ، بقولهما لا وجود له عملياً عند النطق بالأصوات، وبذلك يقرران أن الهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس مرقق. انظر :الدكتور عبد الرحمن أيوب ، أصوات اللغة ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ١٨٣ ، وانظر : الدكتور رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ٥٦

ولكن الدراسة لا ترى غضاضة في وصف الهمزة بأنها صوت مجهور يهتز معه الوتران الصوتيان كما وصفها سيبويه ؛ لأن سبب تقادي العلماء وصف الهمزة بالجهر كونها صوتاً انفجارياً من مخرج الحنجرة ؛ الأمر الذي جعلهم يصفونها بأنها صوت لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور ، ومنهم من وصفها بأنها صوت مهموس وليس بالمجهور ، لنفس السبب الذي ذكرنا . ولا ترى الدراسة تناقضاً في كون الهمزة صوتاً انفجارياً يخرج من وراء الوترين الصوتيين ، وكونها صوتاً مجهوراً يهتز معه الوتران الصوتيان ، لأن اهتزاز الوترين الصوتيين ، وإن استحال كونه في مرحلتى الإغلاق وحبس الهواء عند النطق بالصوت الانفجاري ، فليس من مانع أن يكون مصاحباً لمرحلة الانفجار الملازمة للصوت الانفجاري .

وأياً ما كان الخلاف بين الباحثين في وصف الهمزة ، فإن الجميع لا ينكر كونها هي والألف من أعمق أصوات العربية ، وأن ثمة قربي بين الهمزة وأصوات العلة ؛ بدليل أن أدنى تسهيل أو تخفيف يحدث في صفة انفجار الهمزة ، يحولها إلى همزة بين بين وهي صوت احتكاكي مجهور ، يوصف بأنه أقرب ما يكون من صوت العلة ؛ بل قد تسهل الهمزة نفسها إلى صوت علة ، على نحو ما يحدث فعلاً في لغة هذيل وأهل الحجاز ، - كما نقل ابن منظور عن أبي عمر الهذلي قوله : (قد توصّيتُ) بالياء ، بدلا من نطق التميميين لها بالهمزة . انظر : ابن منظور : مقدمة لسان العرب، بولاق ، ١٣٠٧هـ / ١٤

(٩٨) انظر الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، جمهور يهتز معه الوتران الصوتيان كما وصفها سيبويه (٩٨) انظر الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ، ١م ، ٩٧

السكت ، رغم مخالفة كل هذه الزيادات لمبدأ الاقتصاد والحذف الذي تستحسنه اللغة .
والعجيب أن العربية لا تجيز مثل هذه الزيادات على الكلمة فحسب، بل تستحسنها بنفس
درجة استحسانها لمظاهر الحذف وإضعاف أصوات الكلمة أو اختلاسها . فكيف يمكن
الجمع بين الاستحسانين !؟

الحق أن العربية تمارس ظواهر الحذف واختلاس الحركات وتقصيرها، وإضعاف
الحروف وتسكينها، ومزج الكلمات ونحتها ؛ بهدف الاستخفاف والبعد عن الثقل الناجم عن
صعوبة النطق ببعض الأصوات في حد ذاتها، أو صعوبة نطقها في صحبة أو في مجاورة
أصوات أخرى تتنافر معها داخل الكلمة أو التركيب ؛ أو بهدف الاختصار والاقتصاد في
الجهد والوقت وخاصة في الكلمات والعبارات التي يكثر استعمالها.

ومن أمثلة هذه الظواهر قول العرب :

* يُؤَكْرِمُ - يُكْرِمُ / يُؤَحْسِنُ - يُحْسِنُ

* أَشْرُّ - شَرٌّ ، أَحْيَرُ - حَيْرٌ

* أَوْكُلُّ - كُلُّ ، أَوْمِرُ - مِرُّ ، أَوْزِنُ - زِنُ

* لَمْ أَكُنْ - لَمْ أَكْ ، لَا أُدْرِى - لَا أَدْرِ ، لَا تُبَالِ - لَا تُبَلِّ

* مَيِّتٌ - مَيِّتٌ ، هَيِّنٌ - هَيِّنٌ ، ضَيِّقٌ - ضَيِّقٌ

* ظَلَلْتُ - ظَلَّتْ ، أَقْرَرَنْ - قَرَرَنْ

* تَتَذَكَّرُونَ - تَذَكَّرُونَ ، تَتَدَبَّرُونَ - تَدَبَّرُونَ

* بَنُو الْهَجِيمِ - بَلْهَجِيمِ ، عَبْدُ شَمْسٍ - عَبْشَمِ

* أَفَاطِمَةٌ - أَفَاطِمٌ ، أَفَاطِمٌ - فَاطِمٌ ، فَاطِمٌ

* لَمْ يَقُولْ - لَمْ يَقُلْ ، لَمْ يُوْعِدْ - لَمْ يَعِدْ ، لَمْ يَهْدِي - لَمْ يَهْدِ ، لَتَعْلَمُونَ - لَتَعْلَمُوا

* مَدَدَ - مَدَّ ، ظَنَّ - ظَنَّ

* يَبَسُّ - يَبَسُّ ، عُمَرُ - عُمَرُ

وكل هذه الحذوف واضحة في موافقتها لطبيعة اللغة وقوانينها العامة في اقتصاد

الوقت والجهد أو في طلب الخفة والبعد عن الثقل .

أما ما يحتاج إلى بيان وتعليل فهو ما تستحسنه العربية على خلاف قوانينها العامة في الاقتصاد وطلب الخفة - من زيادة بعض الأحرف على الكلمة ، على نحو ما نجده في مثل :

الأمر من : يَضْرَبُ - ضَرِبَ - اِضْرَبْ ، بزيادة همزة وصل في بداية أمر كل ثلاثي، وكذلك الماضي والأمر والمصدر من كل فعل خماسي وسداسي ، يُصَدَّرُ بهمزة وصل زائدة ، كما في : اِسْتَفْهَمَ - اِسْتَفْهَمَ - اِسْتَفْهَمًا ؛ كل ذلك يتوصل به للبدء بساكن.

ومن الزيادات في آخر الكلمة، زيادة هاء السكت كما في الأمر من :

وَعَى - ع - عِ

وَقَى - ق - قِ

وَفَى - ف - فِ (٩٩)

وكذا تُزاد هاء السكت بعد ياء المتكلم عند إضافتها للاسم الذي يحسن السكوت عليه،

في مثل قوله :

كِتَابِي - كِتَابِيَّة

حِسَابِي - حِسَابِيَّة

في قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ * إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَةَ) (١٠٠).

وكذلك زيادة التاء المربوطة في مصدر الوزن أفعل واستفعل من الفعل الأجوف ، عوضاً عن الحذف كما ذكر النحاة، وهروباً من الثقل، على نحو ما ستنبيئه الدراسة، وذلك كما في :

أقام - إقاماً - إقاماً - إقامةً

استقام - استقاماً - استقاماً - استقامةً

^{٩٩} انظر هذه الأمثلة وغيرها ، سيبويه ، الكتاب (باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر حرف) ٤ / ١٥٩

^{١٠٠} سورة الحاقة: ١٩ - ٢٠

فالمصدر هنا يكون في عاداته منوناً منصوباً، وتتوین النصب يليه في العادة ألف تُنطق عند الوقف، الأمر الذي يجعل عندنا التقاء شبه ألفين أو التقاء مقطعين طويلين مفتوحين عند الوقوف على الكلمة، إذ الوقوف على التتوین المتلو بالألف يكون بالألف، وفي ذلك صعوبة لا تخفى؛ وهذا ما يجعل في زيادة مقطع التاء المربوطة المنونة بالفتح خفة وسهولة مقطعية وقفاً ووصلاً؛ فيها ينتفي التقاء شبه الألفين، أو التقاء مقطعين طويلين مفتوحين.

ومن الزيادات في آخر الكلمة كذلك زيادة الألف تجنباً لالتقاء مثلين أو ثلاثة أمثال في الفعل؛ لما في تكرار الأمثال من ثقل وكراهة، وهذه الألف تقلب ياء عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة كما في :

أَمَلَّ - أَمَلَى - أَمَلَيْتُ

تَقَصَّصَ - تَقَصَّى - تَقَصَّيْنَا

دَسَّسَ - دَسَّى - دَسَّيْتُ

تَصَدَّدَ - تَصَدَّى - تَصَدَّيْنَا (١٠١)

وتفسير استحسان العربية هذه الزيادات رغم أنها على خلاف ما تستحسنه في الكلمة من حذف واختصار وتخفيف _ يعود إلى ما تعتمده العربية بهذه الزيادات من : تمكين الكلمة في النطق ابتداءً أو وقوفاً وانتهاءً، أو التعويض والدلالة على حذف أحد حروفها ، أو تجنب الثقل والكراهة الناجمة عن توالي الأمثال وتكرارها .

وكل هذه أسباب وعوامل صوتية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها عند النطق بالكلمة، وإلا فكيف يمكننا نطق الكلمة التي تبدأ بساكن كما في : **ضَرِبَ ، نُطَلِقُ ،** إلا بزيادة همزة وصل يتوصل بها في النطق.

وكيف يمكننا أن نقف على الحرف الذي نبتدئ به في النطق، وذلك عندما تتكون الكلمة من حرف واحد كما في ، **ع ، ق ، ف ،** فلا يجوز الابتداء والوقوف على نفس

(١٠١) ذكر هذه الأمثلة وغيرها الدكتور رضوان منبسي عبد الله نقلاً عن أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن ، ثم شرح فيها التطور اللغوي والتحول الصوتي في ضوء علم اللغة الحديث ، انظر له : الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ٤٣ وما بعدها

الحرف، لأن البدء يقتضي الحركة والوقوف يقتضي التسكين، الأمر الذي يحتم تمكين الكلمة بهاء السكت فتصير : قِ - قِه ، ع - عِه ، ف - فِه (١٠٢)

وتفسر الزيادة في مثل : أقام - إقامًا - إقامًا - إقامة ، واستقام - استقامًا - استقامًا - استقامة - أن التاء المربوطة في آخر الكلمة تجيء عوضًا ودلالة على ما تم في المصدر من إعلال وحذف، على نحو ما ذكره النحاة، وبينته هذه الدراسة بأنه من قبيل تجنب ثقل توالي شبه ألفين أو توالي مقطعين طويلين مفتوحين، وذلك عند الوقف على الكلمة، كما سبق القول بذلك .

وهذا ما جعل الدكتور فخر الدين قباوة يذكر الزيادة ضمن ظواهر الاقتصاد اللغوي، لأنه يرى فيها استقرارًا في أداء الكلمة، وخفةً في نطقها ، وتحقيقًا لأغراض صوتية كالفصل والتخلص والتمكين، إذ يقول : "الزيادة : ويراد بها إقحام صوت أو أكثر في موقع التوتر الصوتي ؛ لتحقيق الاستقرار في الأداء ، وهي واردة في جوانب من الفصل والتخلص والتمكين". (١٠٣)

أما زيادة هاء السكت في نهاية الكلمة المنتهية بياء المتكلم، فإنها تفسر من قبل النحاة بدورها في بيان فتحة ياء المتكلم، حيث يجوز تسكينها كما يجوز فتحها، على نحو ما أشار إلى ذلك سيبويه في باب أسماء (باب ما تلحقه الهاء لتبين حركة ما قبله) (١٠٤). في حين تفسرها الدراسة بوظيفتها الصوتية لا في بيان حركة ياء المتكلم على نحو ما ذكر النحاة القدماء، بل في قفل مقطع ياء المتكلم، ونبره واستقلاله بذاته عن المقطع الذي قبله، وإبرازه في الكلام نبرًا ووقفًا ، وما لهذه الوظيفة الصوتية من أهمية دلالية في بيان مدى عظمة افتخار المتكلم بالشيء الذي يمتلكه ويضيفه إلى ذاته، أو فداحة الندم عليه. وهذا عين ما نلمسه في استخدام القرآن الكريم لهاء السكت في سياق عظمة الافتخار أو شدة الندم، في سورة الحاقة، على نحو ما سبق بيانه.

ومما مضى يتبين لنا أن العربية تستحسن أصلًا الحذف والنحت والإضعاف
وتقصير الحركات عند نطق الكلمة؛ لما في ذلك من خفة في النطق واقتصاد في الجهد، كما

(١٠٢) انظر : سيبويه ، الكتاب ، (باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحك آخر حرف) ، ٤ / ١٥٩

(١٠٣) الدكتور فخر الدين قباوة ، الاقتصاد اللغوي ، ٢٤٥

(١٠٤) اظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤ / ١٦٠

أنها تستحسن استثناء بل قد تستوجب أحياناً زيادة بعض الأحرف أو مد بعض الحركات عند نطق الكلمة تمكيناً لها في النطق عند البدء بساكن أو الوقوف على متحرك ، وتخليصاً لها من ثقل تكرار الأمثال أو التقاء المثليين ، أو هروباً من ثقل التقاء شبه ألفين . وكل هذه ظواهر صوتية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها عند النطق بالكلمة.

بل عالجتها العربية بزيادة حرف أو مقطع، وإن كان في الزيادة بعض الثقل والإطالة، إلا أن العربية تدفع بهما ما هو أثقل وأكراه في النطق، ومن ثم تكون المحصلة في النهاية طلباً للخفة والتماساً للسهولة، وهو عين ما تطلبه العربية من استحسانها كل مظاهر الحذف، ومن ثم فلا تناقض إذن بين الاستحسانين : استحسان اللغة لظواهر الحذف واستحسانها لظواهر الزيادة.

٤-د - استحسان العربية لكل من المماثلة والمخالفة

استحسنت العربية أصلاً كل ظواهر التجاذب والمماثلة من إضعاف الحرف وإدغامه في مثله، ومن مضارعة الحركات والحروف، ومماثلتها؛ لما في ذلك كله من مجازاة لقانون طلب الخفة، الذي جعلته العربية سننها العام ، ومن أمثلة هذه الظواهر ما يلي :

إضعاف الحرف وإدغامه في مثله، كما في : مَدَدَ __ مَدَدَ __ مَدَّ

مضارعة الحركات والحروف، مثل: مَوْزَان - مِيزَان ، وَمُؤَسِّر - مُؤَسِّر ، إصْتَبَّر - إصْطَبَّر

إدغام الحروف ومماثلتها مماثلة كلية، كما في: اِنْمَحَى - اِمْحَى ، اِنْتَأَقَلْتُمْ __ اِنْتَأَقَلْتُمْ

وكل هذه الأمثلة وغيرها وضحها ابن جني في غضون حديثه عن تقريب الصوت من

الصوت في باب أسماء (باب في الإدغام الأصغر)^{١٠٥}

غير أن العربية في طلبها الخفة قد تستحسن التنافر والمخالفة بين أصوات الكلمة، وذلك إذا كان في الكلمة صعوبة ناجمة عن التقاء مثليين أو ثلاثة أمثال ، أو ثقل ناشئ عن صعوبة صوت في ذاته، أو عن مجاورة صوتين متنافرين في النطق نظراً لتقاربهما في المخرج، الأمر الذي يجعل العربية تلجأ في هذا كله إلى المخالفة بين الأصوات المتنافرة بسبب تجاورهما في الكلمة مع اتحادها في المخرج أو تقاربها فيه - وذلك يكون طلباً للخفة

^{١٠٥} (انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٢ / ١٣٩-١٤٥)

والتماسًا للسهولة في النطق، على نحو ما نجده فيما تحدثه العربية من مخالفة : بالحذف أو بالقلب أو بالزيادة أو بالنقل، تخالف به بين الأصوات المتنافرة في الكلمة، كما في :

المخالفة بالزيادة ، مثل : تَقْصَصَ - تَقْصَى ، تَقْصَصْتُ - تَقْصَيْتُ

تَلَبَّبَ - تَلَبَّى ، تَلَبَّبْتُ - تَلَبَّيْتُ

والمخالفة بالحذف ، مثل : تَدَبَّرُونَ - تَدَبَّرُونَ

والمخالفة بالقلب ، مثل : إِئْمَانٌ - إِيْمَانٌ ، أَمْنٌ - آمِنٌ

والمخالفة بالنقل ، مثل : جمع شيء (شياءء) بوزن فعلاء ، ثم خولف بين الهمزتين

وما فيهما من صعوبة بنقل لام الكلمة إلى أولها فصارت __ (أشياءء) بوزن لفعاءء.

كل هذه المخالفات الصوتية بين الأصوات المتماثلة تستحسنها العربية تخفيفًا وهو عين ما تستحسنه في مماثلة بعض الأحرف والحركات؛ ومن ثم فلا تعارض في أن تستحسن العربية في مواضع بعض ظواهر التجاذب والمماثلة، وتستحسن في مواضع أخرى بعض ظواهر التنافر والمخالفة، ما دامت غايتها في كلا الاستحسانين واحدة وهي طلب الخفة والسهولة في النطق.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن ثمة ظواهر صوتية أخرى قد استحسنتها العربية، وجمعت في استحسانها بين الظاهرة ونقيضها، مثل استحسانها لكل من (فك التضعيف والإدغام) ، (والتلازم والتنافر)، وسوف تؤجل الدراسة الكلام عن استحسان العربية لظاهرتي التلازم والتنافر في مبحثها الأخير ، وتكتفي هنا بتفسير استحسان العربية في بعض كلماتها لإدغام المثليين أو المتجانسين، في حين تستحسن في كلمات أخرى أو في نفس الكلمات فك التضعيف وتكرار المثليين ولكن في سياقات صوتية مغايرة.

فالمعتاد أن تستحسن العربية إدغام الصوتين المثليين أو المتقاربين في الصفة أو المخرج وعدم إظهارهما في الكلمة، لما لإظهارهما أو فصلهما من ثقل وكراهة، بعكس الأصوات المتباعدة، وذلك على نحو ما نجده في مثل:

عَدَدٌ - عَدَدٌ - عَدَدٌ

اتَّاقَلْتُمْ - اتَّاقَلْتُمْ ، كما في قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ
بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (١٠٦)

غير أن العربية قد تلجأ إلى فك الإدغام وتكرار المثليين أو المتجانسين، وذلك إذا أدى الإدغام إلى كراهة صوتية في سياق صوتي ما، كأن يسند الفعل الماضي المضعف إلى تاء الفاعل مثلاً فإنه يبنى عندئذٍ على السكون فيلنقي بذلك ساكنان، فيفك الإدغام وتعود حركة الحرف الأول إليه، كما في (اضْطُرُّرْتُمْ) في قوله تعالى : (إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ) (١٠٧)

ومن ذات الباب كذلك أمر الفعل المضعف، في قوله تعالى : (وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) (١٠٨) ، ومضارع المضعف المجزوم، في قوله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ) (١٠٩) ؛ حيث يؤدي الإدغام والتضعيف مع بناء الفعل أو جزمه بالسكون - إلى انقضاء ساكنين، وهو غير جائز في العربية ؛ فتتجشم العربية في مثل هذا الموضع فك التضعيف وتكرار المثليين، وإن كان ثقيلًا ؛ لتجنب به ما هو أثقل وأكره وأمنع في كلامها ، وهو النقاء ساكنين .

وكذلك الحال يستحسن الفك أو الفصل بين المثليين أو المتقاربين وإظهارهما داخل الكلمة، إذا تجنب بالفصل والإظهار التباس الكلمة بغيرها من الكلمات وبالتالي التباس الدلالات، وقد أشرنا إلى هذا، كما في قول العرب : (أُنْمَلَةٌ) بالإظهار دون الإدغام، لأن إدغام الكلمة إلى (أُمَّلَةٌ) يؤدي إلى التباس أصل الكلمة أهي من أُنْمَلَةٌ أم من أُمَّلَةٌ. (١١٠) ومن ذلك أيضًا أن العربية قد تلجأ إلى تكرار المثليين هروبًا من توالي ثلاثة أمثال، لأنها ترى في تكرار المثليين مع الفصل بينهما خفة من تكرار ثلاثة أمثال وتواليها ، على نحو ما نجده في مثل :

رَبَّبَ - رَبَّرَبَ ، كَفَّفَ - كَفَّفَفَ ، وَشَفَّفَ __ شَفَّفَفَ

(١٠٦) سورة التوبة ٣٨
(١٠٧) سورة الأنعام: من الآية ١١٩
(١٠٨) سورة لقمان: من الآية ١٩
(١٠٩) سورة البقرة: من الآية ٢١٧
(١١٠) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤ ، ٤٥٥

وغير ذلك من أمثلة هذا الباب كثير، على نحو ما ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى وهو يشرح بيت الفرزدق في النقائص :

مَوَانِعُ لِأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيَخْفَنُ مَا ظَنَ الْغِيورُ الْمَشْفُفُ

قال أبو عبيدة : "وإنما أراد الْمَشْفُفَ فكرر الشين كما قالوا دمع مَكْفَفٌ، وقد تَجَفَّفَ الشيء من الجفوف وأصله تَجَفَّفَ ، وهذه ثلاثة أحرف من جنس واحد يكره جمعها، ففرقوا بينها بحرف من الكلمة وهو فاء الكلمة"^(١١١). كما نقل عنه أبو حيان الأندلسي : رَبَّيَ مِنْ رَبِّبَ ، وَحَثَّ مِنْ حَثَّ. (١١٢)

وخلصمة مبحث الاستحسان أن العرب جعلوا من خفة الكلمة والتركيب ونقلهما مع بيان المعنى أو عدمه مقياساً لاستحسانهم شيئاً من كلامهم أو استقباحه، وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله؛ لأن العرب طبعوا على حب الخفة وكراهية الثقل ، فاستحسنوا وأكثروا في كلامهم ما يستخفون، واستقبحو وابتعدوا فيه عما يستثقلون.

ومن ثم فلم تكن مبالغين في شيء إذا قلنا بأن العرب قصدت في جميع كلامها أو في جميع استحساناتها منه - الخفة والبعد عن الثقل؛ لأنهم ما ألجئوا في كلامهم إلى قول ما يستكروهون، ونطق ما يستثقلون، إلا ليتجنبوا به ما هو عليهم أشد ثقلاً، وما هم له أكثر كراهة، كتجنبهم كسر الوزن والقافية، أو التباس أصول الكلمات ومعانيها.

وبذلك فهم يطلبون الخفة في جميع كلامهم، سواء ما جاء منه خفيفاً، أم ما ألجئوا فيه إلى ثقيل أو مكروه؛ لأن التجاءهم إلى هذا الأخير ليس استحساناً له في ذاته بل طلباً به الخفة، وتجنباً به ما هو أشد عليهم ثقلاً، وما هم له أكثر كراهة.

وهذا عين ما ذكره ابن جني بأن كلام العرب إذا جنحت فيه إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأمّاً تتورّدُه.^(١١٣) وأن العرب قد تتكلم بالثقيل

^(١١١) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق أنتوني أشلي ، بيفان لين ، ١٩٠٥ ، ٥٥٠/٢

^(١١٢) انظر : أبا حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب ، ٢٢٦/١

^(١١٣) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٨٨/١

لتتجنب به ما هو أثقل، وقد تتجشم المكروه لدفع ما هو أكره.^(١١٤) وهذا ما يسمى في علم الأصول بارتكاب أخف الضررين.

وفي النهاية إذا عرفنا أن خفة الصوت واقتصاده وبيان المعنى وعدم إلباسه هو العلة التي تقف وراء استحسان العربية لظاهرة لغوية دون أخرى - أمكننا بسهولة تفسير استحسان العربية في كلمة أو تركيب لظاهرة صوتية معينة ، ثم تستحسن - في كلمة أو تركيب آخر أو حتى في نفس الكلمة أو التركيب في سياق صوتي مغاير - نقيض هذه الظاهرة؛ وذلك لأن اللغة لا تستحسن الظاهرة الصوتية في ذاتها، وإنما تستحسنها لما تحققه في الكلمة في سياق صوتي محدد من خفة في النطق، وبيان للمعنى وعدم إلباسه . وهذا ما لاحظناه وسجلنا عليه عشرات الأمثلة والشواهد في هذا المبحث.

٥ - الكلمة بين علل تصريفها وشروط فصاحتها

لا شك أن من ينظر في الشروط التي اشترطها الفصحاء والبلاغيون والنقاد لفصاحة الكلمة ؛ يجدها لا تختلف في شيء مع علل الاستحسان والوجوب التي توخاها العرب بحسبهم وطبعهم في اختيار ألفاظهم واشتقاق كلماتهم.

فإذا كنا قد أثبتنا في المبحثين السابقين أن جميع علل الاستحسان والوجوب التي توخاها العرب في كلامهم وأن جميع الظواهر الصوتية التي أوجبتها العربية واستحسنتها في تصريف بعض ألفاظها أو في اشتقاق بعض كلماتها - تعود في أساسها إلى غاية العربية في طلب الخفة وتجنب الثقل في النطق؛ فإن هذه الغاية هي نفس ما يتغياها الفصحاء والبلاغيون والنقاد مما اشترطوه لفصاحة المفرد والمركب . ويمكن بيان ذلك والاستدلال عليه فيما يأتي.

إن الشرط الأول الذي اشترطه النقاد لفصاحة الكلمة تباعد حروفها وتلاؤمها في

التأليف ، وذلك في مقابل انتقادهم فيها تقارب حروفها وقبحها في التأليف.

فقد أجمع النقاد على أن (تلاؤم أصوات الكلمة) شرط أساسي في فصاحتها ؛ وإن اختلفوا في مفهومهم للتلاؤم؛ فمنهم من قصره على سهولة الأصوات في النطق، وعدم تنافرها

^(١١٤) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ٢٠/٣

في اللفظ، مثل ابن سنان الخفاجي^(١١٥)، ومنهم من وسَّعه ليشمل إلى جانب سهولة الأصوات في اللفظ حسنه في السمع، مثل الرماني والباقلاني^(١١٦).

مع ملاحظة أن ابن سنان الخفاجي لم ينكر كون حسن الكلمة في السمع شرطاً من شروط فصاحتها، بل جعلها شرطاً مستقلاً عن تلاؤم الحروف في التأليف، اشترطه لفصاحة الكلمة، لأنه لاحظ أن ثمة كلمات تتلاءم أصواتها في التركيب والتأليف، غير أنها لا تحسن في السمع كما في كلمة (الجِرْشِي) وكلمة (حَقْلَد) وغيرها من الكلمات التي ينبو عنها السمع، رغم تلاؤم أصواتها في التأليف، على نحو ما ستبينه الدراسة فيما بعد.

وأياً ما كان الحق مع ابن سنان الخفاجي في تحديده لمفهوم تلاؤم الأصوات في التأليف، وفصله بين سهولة الألفاظ في اللفظ، وحسنها في السمع - فإن كلاً من الرماني والخطابي وابن سنان الخفاجي وقبلهم الخليل بن أحمد يتفقون على أن تلاؤم الأصوات في التأليف يعني به "تعديل الحروف في التأليف فكلما كان أعدل كان أشد تلاؤماً"^(١١٧).

غير أنهم اختلفوا في تعديل الحروف في التأليف على رأيين :

الأول ما نقله الرماني والخطابي عن الخليل بأن تعديل الحروف في التأليف يعني : تلاؤمها من غير بعد شديد أو قرب شديد، ثم يشرح الرماني ذلك ببيانه كيف يتحقق الاعتدال والتلاؤم وكيف يقع التنافر في الكلمة، قال : "وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد، وذلك أنه إذا بعد البعد الشديد، كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد، لأنه بمنزل رفع اللسان ورده إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان . والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال"^(١١٨).

والرأي الثاني ما بينه ابن سنان الخفاجي في اعتراضه على كل من الخليل والرماني والخطابي في مفهومهم لتلاؤم الحروف وتنافرها، وهو ما توافقه فيه الدراسة ويؤكد علم الأصوات الحديث؛ حيث اعترض ابن سنان على كلام الخليل ومن تبعه بأن ثمة تنافرًا بين

^(١١٥) انظر : ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٦٠ ،
^(١١٦) انظر : الرماني ، النكت في إعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله أحمد ، وزغلول سلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٦ م ، ٩٦ . وانظر : الباقلاني ، إعجاز القرآن ، شرح وتعليق دكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، بيروت ، ١٩٩١ ، ٢٩٨ ،
^(١١٧) الرماني ، رسالته : النكت في إعجاز القرآن ، ضمن كتاب : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، ٩٦ ،
^(١١٨) الرماني ، النكت في إعجاز القرآن ، ٩٦ ، وانظر : الباقلاني : إعجاز القرآن ٢٩٨-٢٩٩

الحرفين المتباعدين قال : "والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ، ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف ، وإنما هو في القرب، ويدل على صحة ذلك الاعتبار أن هذه الكلمة (ألم) غير متنافرة ، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج ؛ لأن الهمزة من أقصى الحلق ، والميم من الشفتين ، واللام متوسطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد" (١١٩)

ويوضح ابن سنان الخفاجي رأيه بأن التنافر يكون فقط بين الأصوات المتقاربة دون المتباعدة ، بقوله : "وعلة هذا واضحة ، وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري في السمع مجرى الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة لقرب ما بينه وبين الأصفر ، وبعد ما بينه وبين الأسود" (١٢٠).

ويتضح مما سبق أن البلاغيين والنقاد أقاموا فصاحة الكلمة على تلاؤم أصواتها في التأليف ، وخفتها في اللفظ، وسهولتها وعدم تنافرها في النطق ؛ وهذه السهولة وتلك الخفة هي التي توخاها العرب في اختيار كلماتهم واشتقاق ألفاظهم؛ الأمر الذي يجعل ثمة توافقاً بين ما قرره النقاد من شروط لفصاحة الكلمة وما استحسنته العربية ابتداء في انتقاء كلماتها وتصريف ألفاظها.

والذي يؤكد أن الفصحاء والبلاغيين فيما وضعوه من شروط لفصاحة الكلمة وافقوا طلب الخفة وتجنب الاستئقال الذي توخته العرب في وضع ألفاظها وتصريفها على معانيها - ما أخذوه من عيوب تتمثل في الثقل والكرهية الناجمين عن تنافر الأصوات داخل الكلمة ، على نحو ما عابه ابن سنان الخفاجي في كلمات مثل : كلمة (الهُعُج) فيما سمع عن الأعرابي عندما سئل عن ناقتة ، قال : "تركتها ترعى الهُعُج" ، إذ علق عليها بقوله : "ولحروف الحلق مزية في القبح، إذا كان التأليف منها فقط، وأنت تدرك هذا وتستنقبحه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان، وبعض النغم من الأصوات". (١٢١)

^{١١٩} (ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٩٤ ، وانظر : تفصيل ذلك كله وأمثلة على بيانه ، دكتور محروس محمد إبراهيم ، النقد اللغوي عن العرب في القرن الرابع الهجري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب بني سويف ١٩٩٦م ، ٨٣ ، وما بعدها .

^{١٢٠} (ابن سنان ، سر الفصاحة ، ٦٠

^{١٢١} (ابن سنان ، سر الفصاحة ، ٦١

وقد عاب ابن سنان كذلك عددًا آخر من الكلمات، لما يرى فيها من قبح التأليف الناجم عن استعمال الأصوات المتقاربة في المخرج، وخاصة حروف الحلق، وكذلك القاف والكاف والجيم، إذ ذكر ابن سنان أنها لا تتجاوز في كلام العرب ألبته، وذكر عندئذ مجموعة من الكلمات التي يمكن أن نسميها (المحظورات الصوتية في العربية)، مثل: قج، جق، كج، جك، قك، كق. وكذلك لم يسمع عن العرب أنها جمعت بين: (الصاد والسين والزاي)، ولذلك كان ثمة بعض محظورات صوتية أخرى، مثل: (صص، صس، سز، زس، زص، صز). (١٢٢)

ويستدل ابن سنان على سبب رفض مثل هذه الكلمات، بقوله: "والشاهد على ما ذكرناه الحس، فإن الكلفة في تأليف المتجاوز ظاهرة يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ" (١٢٣)

وهذا النص الأخير الذي ذكرناه عند ابن سنان واستشهاده فيه (بالحس) على صعوبة تجاور الأصوات في اللفظ - يؤكد لنا ما يحاول إثباته هذا المبحث من كون شروط الفصاحة التي اشترطها الفصحاء للكلمة موافقة لما توخاه العرب - بحسهم وطبعهم - في وضع الكلمات وتصريف الألفاظ من خفة وسهولة في النطق.

ويستطرد ابن سنان في استدلاله على شروطه لفصاحة الكلمة - بالحس اللغوي للمتكلم العربي الذي يستثقل في الكلمة بعض الأحرف في ذاتها مثل حروف الحلق، كما يستثقل في الكلمة أن تتألف أصواتها من أصوات متماثلة أو متجاورة في المخرج (١٢٤). وهذا عين ما قصده ابن سنان من شروط تلاؤم أصوات الكلمة وعدم تنافرها، للحكم عليها بفصاحتها أو عدم فصاحتها.

أما الشرط الثاني لفصاحة الكلمة فلا يخرج عن سنن العربية في طلب الخفة وكراهية النقل، لأن اشتراط حسن الكلمة في السمع يقتضي تلاؤم أصواتها في اللفظ وخفتها في السمع، لأن السمع ينبو عن الكلام المتنافر أصواته، كما ينبو عن الكلام المتلائم أصواته إذا كان وحشيًا غير مألوف ومتوعرًا غير مأنوس.

١٢٢ (انظر : ابن سنان ، سر الفصاحة ، ٥٣-٥٤ .

١٢٣ (ابن سنان ، سر الفصاحة ، ٥٤ .

١٢٤ (انظر : ابن سنان ، سر الفصاحة ، ٥٣ .

وهذا ما جعل ابن سنان الخفاجي يستحسن كلمة (تَفَاوَحَ) في قول المتنبي:

إِذَا سَارَتِ الْأَحْدَاجُ فَوْقَ نَبَاتِهِ تَفَاوَحَ مِسْكُ الْغَانِيَاتِ وَرِنْدُهُ

غير أنه أنكر عليه كلمة (الجرشي) في قوله :

مُبَارَكُ الْأَسْمِ أَعْرُ اللَّقَبِ كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

قال ابن سنان : "تجد في الجرشي تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه" وهو نفس السبب الذي

جعله يعيب كلمة (حَقْلَدٍ) على زهير بن أبي سلمى في قوله: (الطويل)

تَقِيَّ نَقِيٍّ لَمْ يُكْتَرِ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

بيد أن الدراسة تأخذ على ابن سنان الخفاجي تعليله عدم فصاحة كلمة (جرشي)

وكلمة (حَقْلَدٍ) بسوء التأليف وقبحه .. والحق أن تأليف الأصوات داخل الكلمتين متباعد

متلائم غير متقارب متنافر . أما سبب عدم فصاحة الكلمة فيعود إلى غرابة الكلمتين

ووحشيتهما وعدم إلف السمع لهما، مثلها في ذلك مثل تسمية العُصْنِ عُسْلُوجًا ، فكلمة

(عُسْلُوج) متلائمة في أصواتها إلا أنها غير فصيحة، نظراً لغرابتها وندرتها في الاستعمال

وكثرة أصواتها، إذا قورنت بكلمة (فَنَنْ) وكلمة (عُصْن) ؛ وهذا ما بيّنه ابن سنان نفسه بقوله :

"وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية العُصْنِ عُسْنَاً أو فَنْنَاً أحسن من تسميته

عُسْلُوجًا ، وإن أغصان البان أحسن من عساليج الشَوْحَطِ في السمع"^(١٢٥)

ولعل أهم ما تأخذه الدراسة كذلك على ابن سنان الخفاجي في تقريره شروط فصاحة

الكلمة، أنه قرر هذه الشروط الصوتية للكلمة بعيداً عن السياق والموقف الذي ترد فيه ،

فاشترط لفصاحة الكلمة أن تكون متلائمة الأصوات في التأليف ، خفيفة على اللسان ،

مألوفة سهلة على الآذان ؛ وعاب فيها سوء التأليف وقبحه ، وصعوبتها في اللفظ ونبوها في

السمع ؛ بصرف النظر عن السياق الذي قيلت فيه هذه الكلمات .. فقد تحسن الكلمة وتبلغ

بلاغة في موقف رغم ما فيها من غرابة أو تنافر؛ بل قد تصبح الكلمة بغيرتها وتنافر

أصواتها محاكية لمعناها في السياق ، وتكون بذلك بليغة.

ولذلك فإن الدراسة تأخذ على ابن سنان ما عابه على أبي علقمة النحوي في قوله :

"ما لكم تَتَكَأَكِيُونَ عَلِيَّ تَكَأُكُوْكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ إِفْرَنْقَعُوا عَنِّي" . قال ابن سنان : "فإن

^(١٢٥) ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٦٢

تَتَكَكُّونَ ، وَأَفْرَنْقُوعُوا وحشي ، وقد جمع لعمرى العلتين : قبح التأليف الذي يُمجُّه السمع ،
والتَّوَعَّرَ " (١٢٦)

فلو نظرنا للسياق الذي قال فيه أبو علقمة هذه الكلمات الغريبة المتنافرة لوجدناه سياقاً وموقفاً اجتمع الناس فيه يضحكون على أبي علقمة ويسخرون من وقوعه فجأة فأراد أبو علقمة أن يصرف الناس عنه، ويشغلهم عن حدث وقوعه - بتفكيرهم في كلماته الغريبة ، ولذلك يمكن القول بأن الكلمة قد تكون غير فصيحة في ذاتها ، إلا أنها قد تحسن من قائلها في سياق يناسبها. وبعبارة أخرى فإن الكلمة كما يمكن أن تكون فصيحة في ذاتها غير بليغة في سياقها ، يمكن أن تكون غير فصيحة في ذاتها بليغة في سياقها.

وإذا كان يعتذر لابن سنان في أنه يعيب هذه الكلمات غير الفصيحة على قائلها بعيداً عن السياق والموقف - بأنه يقرر شروط الفصاحة للكلمة المفردة ، فإنه لا يعذر في عدم إشارته إلى بلاغة بعض الكلمات التي حاكت بعدم فصاحتها معانيها وناسبت سياقها ، وخاصة أنه يعيب هذه الكلمات على قائلها في سياقاتها ووسط عباراتها ونصوصها الشعرية. ونظراً لأن الدراسة غير معنيّة هنا بسرد شروط البلاغيين لفصاحة الكلمة؛ وإنما تُعنى ببيان العلاقة بين فصاحة الكلمة ومظاهر الخفة والسهولة التي اتسمت بها في وضعها واختيارها، وفي تصريفها واشتقاقاتها، وتطورها ؛ فإنها لا تستكمل باقي شروط الفصاحة الثمانية التي أشار إليها الفصحاء والنقاد ، وإنما ستدمجها في أربعة شروط أساسية، مبيّنة العلاقة بين هذه الشروط ومظاهر الخفة وتجنب الاستئقال التي اتسمت بها الكلمة العربية سواء في وضعها أم في تصرفها وتطورها.

هذا ، وقد ذكرت الدراسة الشرط الأول والثاني المتمثلين في كون الكلمة:

١ - متلائمة في أصواتها غير متنافرة.

٢ - حسنة في السمع غير نابية.

ثم بيّنت مدى اتفاق هذين الشرطين وقانون الخفة والبعد عن الثقل، الذي يحكم كلمات العربية في نشأتها وتطورها .

^{١٢٦} (ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٦٣)

أما الشرط الثالث والرابع من شروط البلاغيين لفصاحة الكلمة فيتمثلان في أن تكون الكلمة :

٣- معتدلة غير طويلة.

٤- جارية على قواعد العربية صوتاً ودلالة غير شاذة.

وإذا تدبرنا هذين الشرطين الأخيرين اللذين اشترطهما البلاغيون لفصاحة الكلمة، فإننا نجدهما لا يخرجان عن غاية الشرط الأول والثاني في التأكيد على عدم طول الكلمة، و اعتدالها في اللفظ، وخفتها في السمع، وإفها في الاستعمال، وبعدها عن الثقل أو الشذوذ على مستوى الصوت أو الدلالة .

ومن ثم يتبين لنا أنه أيًا ما كانت شروط فصاحة الكلمة واختلاف عددها لدى البلاغيين والنقاد - فإنها جميعها لا تخرج عن إقرارها طلب خفة الكلمة في اللفظ وحسنها في السمع، ومجاراتها للمطرود من قواعد اللغة في الصوت والبنية والدلالة ، وأنها تلتقي في ذلك مع قانون الخفة والبعد عن الاستئقال الذي توخته العربية سواء في وضع كلماتها أم في تصريف ألفاظها وتطويرها لتسع الدلالات في تنوعها وتعددتها وتغييرها وتجديدها.

غير أن الدراسة قبل أن تختتم هذا المبحث لا يفوتها أن تؤكد على أن شروط فصاحة الكلمة شروط استحسانية في معظمها، على نحو ما ذكر ابن سنان الخفاجي، قال : "فإن هذا وأشباهه وما يجري مجراه ، وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة كبير تأثير، فإنني أوتر صيانتها عنه، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة وحسنها وطلاوتها".^(١٢٧)

كما تؤكد الدراسة على أن كثيرًا من الكلمات التي عابها النقاد مثل ابن سنان الخفاجي على الشعراء في بيانهم شروط فصاحة الكلمة وشرحهم لعيوبها - ليست معيبة في سياقاتها؛ لأن من يعد إلى سياق كثير من هذه الكلمات يجد أن قائلها بمخالفتهم أحد شروط الفصاحة حاكوا بها معنى وعكسوا بها صورة وحالة دلالية، أو ناسبوا بها موقفًا.

ولا غرو أن تعلق الدراسة كثيرًا من مآخذ البلاغيين والنقاد على الشعراء ، لأن كثيرًا من هذه المآخذ يمكن تبريرها وتأويلها بالرجوع إلى سياقاتها ، فضلًا عن أن كثيرًا من هذه المواضع إنما خالف بها أصحابها أحد الشروط الاستحسانية لفصاحة الكلمة، أي التي تبقى

^(١٢٧) (ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٧٧

بها الكلمة صحيحة وموافقة لقواعد اللغة ، إلى جانب هذا وذاك فإن بعضاً من هؤلاء النقاد صرح بأن مأخذه على هذه الكلمات يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل فيه ، إذ يقول : "على أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل فيه وحكمه".^(١٢٨)

وهذا ما تنبه إليه الدكتور محمد العبد عندما استحسن ما استقبحه بعض النقاد القدامى^(١٢٩) بسبب التنافر، ومن ذلك قول امرئ القيس : (الطويل)

عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مَثْنِي وَمُرْسَلِ
فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

حيث ذكر الدكتور محمد العبد أن تنافر الأصوات في كلمة (مُسْتَشْرِزَاتٌ) يحاكي به الشاعر صورة خصلات الشعر الذي يصفه في كثرتها وكثافتها التي تتزاحم على رأس محبوبته.

وذكر أيضاً أن الصعوبة والتعقيد الملموس في نطق كلمة (العَقَنْقَلِ) ، حيث صوت العين وهو أحد أصوات الحلق الصعبة وأعمق الأصوات كما ذكر الخليل ، وحيث تكرار صوت القاف وما فيه من قلقله ، كل ذلك يحاكي صورة الرمال في تداخلها وتراكبها وتعتها.^(١٣٠)

ولعل السبب وراء ما ذكره النقاد القدامى على الشعراء من مأخذ وعيوب في فصاحة الكلمة راجع إلى أن هؤلاء النقاد قاسوا هذه الكلمات إلى ما وضعوه من شروط الفصاحة، دون النظر إلى سياق هذه الكلمات، وأثرها في إحياء المعنى وتصويره ومحاكاته لفظياً؛ لأن من ألفاظ اللغة ألفاظاً لها إلى جانب معناها المعجمي معانٍ إيحائية وتصويرية . وهذه الألفاظ موجودة في كل لغة لكنها في اللغة العربية أكثر بكثير.

وقد اصطلح ابن جني على هذه الظاهرة في اللغة بالمحاكاة أو محاكاة اللفظ للمعنى ، حيث أكد في غير موضع على أن هذه الألفاظ تدل بملفوظها على معانيها ، (حدوثاً

^{١٢٨} (ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ٧٧)

^{١٢٩} (حيث عاب الباقلائي على امرئ القيس بعض الكلمات لما فيها من تنافر أو غرابة ، كما في كلمة (مستشزرات) وكلمة (عقنقل)، انظر له في ذلك ، إعجاز القرآن ، ٢١٨)

^{١٣٠} (انظر : دكتور محمد العبد ، إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي ، مدخل لغوي أسلوبوي ، دار المعارف ، ١٩٨٨م ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧)

لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث).^(١٣١) كما اصطلح علم اللغة الحديث على هذه الظاهرة بمصطلح Onomatopopia واصطلح على التوافق بين الكلمة أو العلامة اللغوية ومعناها بمصطلح Harmony.^(١٣٢)

وخلاصة ما تذهب إليه الدراسة هنا أن الكلمة الغريبة أو المتنافرة وإن كانت مخالفة في ذاتها لشروط الفصاحة ولسنن العربية في طلب الخفة والبعد عن الثقل؛ إلا أنها قد تحسن في موقف أو سياق، تصبح فيه الكلمة بغرابتها أو بتنافر أصواتها محاكية للمعنى والعاطفة المسيطرين على هذا الموقف أو ذاك السياق . والذي يؤكد للدراسة هذا المذهب أن القرآن الكريم قد استخدم في سياقات معينة بعضاً من هذه الكلمات الغريبة أو المتنافرة، كما في قوله تعالى : (تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى) (١٣٣) ، وقوله تعالى : (يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا)^(١٣٤).

حيث تعكس كلمة (ضِيزَى) في الآية الأولى بغرابتها وندرتها في الاستعمال غرابة موقف هؤلاء الكفار وبشاعة حكمهم بأن الله البنات ولهم البنون فجعلوا الله ما يكرهون. وتصبح غرابة الكلمة هنا محاكية لغرابة الموقف وبشاعة الحكم.

وتعكس كلمة (قَمْطَرِيرًا) في الآية الثانية بغرابتها وتنافر أصواتها وصعوبتها في النطق شدة يوم القيامة وعسرتة ، وهذا ما صرح به أحد النقاد القدامى الذين شاركوا في وضع شروط لفصاحة الكلمة ، إذ يقول في مقارنته شعر امرئ القيس ببعض آيات القرآن : "والكلام الغريب واللفظة الشديدة المبينة لنسج الكلام ، قد تحمد إذا وقعت موقع الحاجة في وصف ما يلائمها كقوله عزل وجل في وصف يوم القيامة : (يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) فأما إذا وقعت في غير هذا الموقع فهي مكروهة مذمومة".^(١٣٥)

وفي نهاية هذا المبحث يمكن إجمال القول بأن الشروط التي اشترطها النقاد القدامى لفصاحة الكلمة، نبعت مما استحسنته اللغة العربية سواء في وضع ألفاظها أم في تصريفها على معانيها - من طلب الخفة والبعد عن الثقل. وأن هؤلاء النقاد والبلاغيين في إقرارهم

^{١٣١} (انظر : ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق الدكتور علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي

، المجلس الأعلى للثنون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ٢ / ١٩

^{١٣٢} (انظر : أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة دكتور كمال بشر ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ٨٦ ، ٨٧

^{١٣٣} (سورة النجم: ٢٢

^{١٣٤} (سورة الإنسان: من الآية ١٠

^{١٣٥} (الباقلائي ، إعجاز القرآن ، ٢١٨ ،

شروط فصاحة الكلمة، لم يهتموا بسياق الكلمة، ولم يُؤلوا الكلمة حقَّها في علاقتها بسياقها؛ مما جعلهم يعيِّبون على الشعراء والمتكلمين كثيراً من الكلمات المخالفة لأحد شروط الفصاحة ، غير آخذين في اعتبارهم سياق هذه الكلمات؛ ولذا فقد عُلقت الدراسة هذه المآخذ وتلك العيوب مُتَوَلِّةً هذه الكلمات، وموضحة لعلاقتها بسياقها. فلو أننا أدركنا العلاقة بين فصاحة الكلمة وبلاغتها ، لأيقنا أن الكلمة قد تخالف أحد شروط الفصاحة - لتحقق بها معنى من معاني البلاغة، لاسيما أن معظم مظاهر فصاحة الكلمة استحسانية وليست وجوبية.

ومن ثم يتبين لنا في النهاية أن العربية تستحسن في الأصل مظاهر الخفة والبعد عن الثقل ، غير أنها في موقف بعينه، تستحسن الخروج على أحد هذه المظاهر ، وتتجشَّم في هذا الخروج ما يترتب عليه من ثقل ؛ لأنها تؤمِّن بهذا الخروج عدم إلباس المعاني، أو تدفع به ثقلاً أشد، أو تتجنب به مخالفة لقاعدة.

وهذا ما وجدناه في المبحث الأخير، حيث يطرد استحسان العربية لتلاؤم أصوات الكلمة وإلفها في الاستعمال، غير أنها في مواقف محددة استحسنت في الكلمة تنافر أصواتها وغرابتها ، عندما تحقق بهذا التنافر وتلك الغرابة معنى من معاني البلاغة . ولا ننسى أن عناية العربية بألفاظها عناية لمعانيها.

خاتمة بملخص الدراسة وأهم نتائجها

تتلخص هذه الدراسة في كونها محاولة لإعادة النظر في بناء الكلمة العربية وفصاحتها، ورصد المطرد في ذلك والشاذ، والفصيح وغير الفصيح ، والمستحسن والقبيح ، والمعدول عنه من الصيغ والمعدول إليه، والركام النادر من الأبنية والمستعمل الشائع ؛ لنستبطن في النهاية علل العربية العاملة في ذلك كله ، والمفسره له، والموضحة لعدد من المشكلات التي باتت تتعلق بالعربية في بناء كلماتها وإقرار شروط فصاحتها.

وقد انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في هذا الرصد وإعادة النظر والاستنباط والتفسير ، وتوصلت إلى عدة نتائج نذكر أهمها فيما يأتي:

١ - استنتجت الدراسة من خلال رصدها الظواهر اللغوية في بناء الكلمة وفصاحتها - علل العربية في الاستحسان والوجوب، ثم بينت أهمية هذه العلل ومظاهر تأثيرها في صياغة أبنية الكلمة وتحقيق فصاحتها، وتصريف ألفاظها، وتطور صيغها، وعدولها من صيغة إلى صيغة، واستحسانها ظاهرة دون أخرى، واستفصاح بعض كلماتها واستقباح بعضها، وغير ذلك مما لا يحدث في اللغة إلا بدافع علة من علل الاستحسان أو الوجوب.

٢- فنّدت الدراسة القول بعدم جدوى البحث في علل العربية، بحجة أن العرب تكلموا العربية دون المعرفة بهذه العلل علمًا أو صناعة؛ وذلك ببيانها أن تلك العلل قد مارسها العرب في كلامهم، وأنهم إن لم يلموا بها علمًا أو صناعة، فقد التقوا عليها بطبعهم، وأجمعوا عليها بحسهم، ووجدوا جميعًا آثارها في نفوسهم، بدليل تواردهم جميعًا على استحسان ظاهرة واستقباح أخرى، وإيجاب قاعدة ومنع أخرى ، وبدليل أن معظم كلامهم جاء سننًا متبعاً ، وقواعد مطردة، فأجمعوا على كثيره، ولم يختلفوا إلا في قليله . وحتى الذي اختلفوا فيه، فقد كان كل فريق منهم يحاول به وجهًا. وما لهذا الاختلاف وذاك الاتفاق أن يكون في كلامهم إلا لعل أحسوا بها في نفوسهم، بل صرح بها بعضهم أحيانًا عندما سئل عن تفسير كلامه.

٣ - قدمت الدراسة حلاً لكثير مما يبدو من إشكاليات باتت عالقة بالعربية في وضع ألفاظها، وبناء كلماتها، وإقرار شروط فصاحتها، وإشكالية تناقض العربية في استحسانها الظاهرة ونقيضها، والقاعدة واستثناءاتها، كأن تجمع العربية في استحسانها بين الهمز والتسهيل، والحذف والزيادة، والتصحيح والإعلال، والفك والإدغام، والمماثلة والمخالفة،

والتلاؤم والتنافر ... وغير ذلك من الإشكاليات التي أزالها الدراسة عندما كشفت عن العلة الجامعة في العربية أو علة العلل التي بها تفاضل العربية بين علة ومعمولها وظواهر تأثيرها في الكلام، وعلة أخرى ومعمولها وظواهر تأثيرها في الكلام، وذلك عندما تتعارض العلل والظواهر.

٤ - كشفت الدراسة عن اعتبارات خمس لمفاضلة العربية بين عللها وظواهرها اللغوية في الكلام ، وهي :

الاعتبار الأول أن علة الوجوب وتمكين الكلمة في النطق مقدمة على علة الاستحسان وتخفيف الكلمة في اللفظ.

الاعتبار الثاني أن علة المعنى وأمن اللبس مقدمة على علة اللفظ واقتصاد الجهد.

الاعتبار الثالث أن في العربية خفة في اللفظ دون خفة، وثقلاً في النطق دون ثقل، وإبانة في المعنى دون إبانة، وأن العربية قد تتجشم الثقيل تتجنب به الممنوع أو تتفادى به ما هو أثقل أو ما هو أكره.

الاعتبار الرابع أن العربية لا تستحسن الظاهرة في ذاتها، بل تستحسن علتها من اللفظ أو المعنى ؛ ولذا قد تستحسن العربية في لفظ ظاهرة ما ثم تستحسن في لفظ آخر نقيض هذه الظاهرة؛ لأن المستحسن في الحقيقة واحد وهو العلة من وراء هاتين الظاهرتين؛ فقد تقتضي العلة لتحققها في لفظ ظاهرة ما ثم تقتضي لتحققها في لفظ آخر نقيض هذه الظاهرة . بل قد تقتضي علة العربية في لفظ في سياق صوتي أو دلالي محدد ما لا تقتضيه أو عكس ما تقتضيه من ذات اللفظ في سياق صوتي أو دلالي مغاير.

الاعتبار الخامس والأكبر وهو الاعتبار الأم الذي تتم في ضوءه الاعتبارات الأربع السابقة ، حيث تتم مفاضلة العربية بين ظواهرها وعللها الأول والثواني السابقة في ضوء علتها الكبرى الجامعة التي تتوخاها العربية في جميع كلامها، وهي: طلب الخفة والبعد عن الثقل .

٥- بينت الدراسة أن ثمة اتفاقاً بين ما أشترطه فصحاء العرب ونقادهم لفصاحة الكلمة ، وما توخته العربية في كلماتها من خفة في اللفظ وسهولة في النطق وإلف في السمع ووضوح في الدلالة.

٦- وفي المقابل بينت الدراسة أن كثيراً مما عابه الفصحاء والنقاد على الكلمة من تنافر أصواتها وغرابتها في الاستعمال - تجاهلوا فيه سياق الكلمة ودلالاتها ؛ على خلاف ما أثر عن كلام العرب وأسلوب القرآن الكريم ، في كونهما قد يستحسنان في الكلمة تنافر أصواتها وغرابتها ، وذلك في سياق تدل فيه الكلمة بمسموع أصواتها على محسوس أحداثها، وتحاكي فيه الكلمة بصعوبتها وغرابتها صعوبة الموقف وغرابته. وهذا ما جعل الدراسة تعلق كثيراً مما أخذه النقاد القدامى على شعراء العربية.

٧- فندت الدراسة معظم تفسيرات القدامى والمحدثين لظاهرة الهمز في العربية ، حيث بينت أن كل هذه التفاسير بررت فقط ضرورة قلب الواو والياء همزة في مواضعها ، بسبب ما يترتب عليهما من كراهة الانزلاق المقطعي أو توالي الحركات وأشباه الحركات ؛ ولكنها لم تبرر لماذا قلبت الواو والياء همزة دون غيرها؟! وخصت الدراسة بتنفيذها الرأي القائل بأن همزة الواو والياء في العربية مرده إلى الحذقة اللغوية ومبالغة المتكلم في التفصح .. فكيف يجيء كل هذا الكم الهائل من الكلمات المهموزة في العربية من المتكلم الحجازي العربي الفصيح على سبيل الحذقة اللغوية أو القياس الخطأ منه؟! كما خصت الدراسة في تنفيذها الرأي القائل بأن الاسم الممدود (صَفْرَاء) منقلب عن الاسم المقصور (صَفْرَى) على أن الممدود أخف من المقصور ؛ وذلك لأن هذا مبالغة في التأول ، لأن همزة (صَفْرَاء) ليست منقلبة بل هي مزيدة لتأنيث الصفة ، لأن العربية اشتقت من الصفرة صفة بوزن أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث.

٨- توصلت الدراسة إلى تفسير جديد لظاهرة الهمز أو قلب الواو والياء همزة في العربية ، وكيف تقلب العربية صوتاً خفيفاً مثل الواو أو الياء إلى صوت ثقيل مثل الهمزة ، تخالف بذلك سننها العام في طلب الخفة والبعد عن الثقل!؟

فقد بينت الدراسة ذلك بأنه ليس ثمة صوت ثقيل وآخر خفيف على سبيل الإطلاق ، لأن الصوت قد يكون في كلمة أو في سياق صوتي خفيفاً ، وفي كلمة أو في سياق صوتي آخر ثقيلًا . وأن الحكم على الصوت بالخفة أو بالثقل لا يصح بالنظر فقط إلى الصوت في

ذاته ، بل بالنظر إلى الصوت في كونه واحدًا من مجاورة صوتية أو مركب صوتي في كلمة أو جملة ، لأن اللغة لا تمارس أصواتًا مفردة بل سلسلةً متصلةً من الأصوات.

فالهزمة وإن كانت صوتًا ثقيلًا في ذاته أخف من الواو والياء الخفيفتين في ذاتهما - عندما تقع في مجاورة الواو أو الألف ؛ لما تحدثه الهزمة في هذه المواضع من خفة وسهولة في النطق عن طريق المخالفة بين الأصوات وبعد ما بينها في المخارج ، بعكس ما تحدثه الواو أو الياء في وقوعها بعد الألف أو الواو ، وما يحدث بذلك من التقاء الحركات وأشباه الحركات وصعوبة المقاطع وانزلاقها ، وتقارب الأصوات في مخارجها ؛ وما لذلك كله من أثر في صعوبة النطق وثقله.

أما اختصاص قلب الواو والياء همزة دون غيرها من أصوات العربية فقد فسرتة الدراسة بسببين : السبب الأول يعود إلى أن صوت الهزمة وإن تباعد عن أصوات العلة الألف أو الواو أو الياء في المخرج، إلا أن الدراسة دللت على أن هذه الأصوات تلتقي جميعها في الصفة ، أو في كونها أصواتًا هوائية جوفية مجهورة، على نحو ما ذكر الخليل بن أحمد وسيبويه، وبيّنته الدراسة بالأدلة، وأنه إذا كان ثمة خلاف بين علماء الأصوات المحدثين في كون الهزمة تلتقي مع أصوات العلة في الجهر، فإن ثمة اتفاقًا بينهم على أن همزة بين بين (وهي صوت وسيط بين الهزمة وحرف العلة) تلتقي مع أصوات العلة في صفة الجهر، وهي دليل غير منكر على وجود صلة قري بين الهزمة وحروف العلة .

والسبب الثاني يعود إلى تبادل القلب بين الهزمة وحروف العلة ، فعندما أريد بالهمزة (وهي صوت حنجري) التخفيف والتسهيل فليس هناك صوت تقلب إليه لقربه منها في المخرج من العين أو الهاء وهما صوتان حلقيان لا تخفى صعوبتهما في ذاتهما ، أو صوت تقلب إليه لقربه منها في الصفة من الألف أو الياء أو الواو (وهي أصوات سهلة في ذاتها) ، فجاء تخفيف الهزمة وتسهيلها بالألف أو الواو أو الياء أوقع وأسهل وأكثر من تخفيفها عينًا أو هاءً.

وكذلك عندما أريد تقادي الانزلاق المقطعي وثقل التقاء الحركات أو أشباه الحركات الناجم عن وقوع الواو أو الياء بعد الألف أو مجيء الواو بعد واو مثلها - قلبت الواو أو الياء همزة نظرًا لتبادل القلب بين الهزمة وحروف العلة.

ولهذين السببين يمكن أن نستنتج بالأدلة أن قلب أحرف العلة همزة جاء موافقًا لقواعد العربية وسننها في القلب والإبدال، وطلب الخفة والبعد عن الصعوبة، وليس مخالفًا لذلك في شيء على نحو ما ذكر كثير من اللغويين المحدثين الذين نظروا إلى البعد الذي بين الهمزة وحروف العلة في المخرج ولم ينظروا إلى القرب الذي بينهما في الصفة.

٩- توصلت الدراسة إلى علة العلل في العربية وقانونها العام الذي لا تخالفه، وهو طلبها الخفة وبعدها عن الثقل، ولذا فإن كل ما رصد عن العربية من مخالفات لهذا القانون - فهو من باب تجشم العربية للثقل الجائز، تتجنب به جائزًا أثقل، أو تتفادى به ممنوعًا غير ممكن، أو تتحاشى به في وزن الشعر وقافيته خروجًا غير مستحسن، أو تؤمن به التباسًا في المعاني غير مُستسمح . وبمعنى آخر فإن كل هذه المواضع تخرج فيها العربية عن الخفة طلبًا للخفة، وتلجأ فيها العربية للثقل طلبًا للخفة وتجنبًا لما هو أثقل؛ وبذلك يبقى طلب الخفة والبعد عن الثقل علة العلل في العربية وقانونها العام الذي لا تخالفه، وغايتها المتغاية من كل عللها وجميع ظواهرها وكافة مظاهرها في الاشتقاق والتطور.

١٠- أعادت الدراسة النظر في بعض ما استقر عليه فكر النحاة القدامى، من

مثل

مراجع الدراسة

- ١- دكتور أحمد عفيفي ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٦م.
- ٢- أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة دكتور كمال بشر ، القاهرة ، ١٩٨٧م
- ٣- الباقلاني ، إعجاز القرآن ، شرح وتعليق دكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، بيروت ، ١٩٩١م
- ٤- برجشتراسر ، التطور النحوي ، أخرجه وصححه الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٩٩٧م
- ٥- بروكلمان ، فقه اللغات السامية ، ترجمة دكتور رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض ، ١٩٧٧م
- ٦- التفتازاني ، شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت ، ١٩٨٢م
- ٧- ابن الجزري ، طبية النشر في القراءات العشر ، تحقيق علي محمد الصباغ ، الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٧.
- ٨- ابن جني ، الخصائص ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢
- ٩- ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥/
- ١٠- ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، القاهرة ، ١٩٥٤م
- ١١- أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب عن علوم العرب ، تحقيق دكتور رجب عثمان ، الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م
- ١٢- دكتور ديزيرة سقال ، الصرف وعلم الأصوات ، بيروت ، ١٩٩٦م
- ١٣- دكتور رضوان منيسي عبد الله ، الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٧م

- ١٤- الشيخ رضي الدين ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م.
- ١٥- الشيخ رضي الدين ، شرح الشافية ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠هـ
- ١٦- دكتور رمزي البعلبكي ، الكتابة العربية والسامية ، بيروت ، ١٩٨١م.
- ١٧-